Received 12 September 2020: accepted 14 September 2022.
Available online 22 November 2022

منهجية لبناء مرونة النطاقات التراثية في مواجهة مخاطر الكوارث والحد من تداعياتها

كنزى محمد الحلوجى
مدرس بقسم الهندسة المعمارية- كلية الهندسة-
جامعه أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب MSA - جمهورية مصر العربية
kmohamed@msa.edu.eg

الملخص

مع ازدياد المخاطر التي تتعرض لها المباني والمناطق التراثية على مستوى العالم كنتيجة اما للعوامل الطبيعية الناجمة عن التغيرات المناخية مثل الفيضانات والزلازل والحرائق. الخ، وأيضاً المخاطر التي من صنع الإنسان مثل الحروب وخلافه، نادت العديد من المنظمات والهيئات الدولية من خلال مجموعة من أطر العمل والاتفاقيات على المستوى العالمي بضرورة التصدي لهذه المخاطر والعمل على تقليل الأثار المترتبة عليها، وذلك من خلال تطوير خطط لإدارة الكوارث بحيث تتضمن استراتيجيات للحد من أثار المخاطر. لذا تهدف الدراسة البحثية من خلال جزئها النظري إلى إلقاء الضوء على مجموعة من المحاور والمفاهيم والركائز الهامة المتعلقة بإدارة مخاطر التراث، ومن ثم استنباط منهجية توضح الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز مرونة النطاقات التراثية في التصدي للكوارث في مراحلها الزمنية المختلفة والحد من تداعياتها. تتضمن الاستراتيجيات مجموعة من الأنشطة والإجراءات من خلال ثلاث محاور رئيسية، والتي تبدأ بقياس وتحديد مدى كفاءة المنشئات التراثية وقدرتها على المواجهة عن طريق الرصد، والمتابعة، وتحليل المعلومات والبيانات ومن ثم تحديد المخاطر المحتملة. يتم الاعتماد علي تلك النتائج كركيزة أساسية للمحور الثاني، حيث يتم العمل على رفع قدرة وكفاءة المنشآت وتحملها للأثار الناجمة عن الكوارث من خلال تطوير وتحسين الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالوقاية والإدارة والحد من تداعيات المخاطر المحتملة. بينما يتناول المحور الثالث استراتيجيات وأساليب بناء القدرات للحفاظ على التراث، وأيضاً أهمية تعزيز دور المجتمع المحلى للمشاركة الفاعلة في مواجهة تلك المخاطر. وفي إطار الجزء التطبيقي من الدراسة فسوف يتم قياس مدى أهمية المنهجية المقترحة ودورها في دعم استراتيجيات مواجهة الكوارث والحد من المخاطر الناجمة عنها ومن ثم بناء قدرات التراث الإنساني على التكيف مع المخاطر والتعافي من أثارها.

الكلمات الدالة:

مرونة التعامل مع التراث، التراث المعماري، التوثيق المعماري، إدارة الكوارث والمخاطر، الحد من المخاطر.

A Methodology of Building Heritage Resilience Within Disaster Risk Management and Reduction

Kanzy Mohamed El Halwagy
October University for Modern Sciences and Arts, MSA, 6 October, Cairo, Egypt
kmohamed@msa.edu.eg

ABSTRACT

World heritage buildings and sites are exposed to increased risk from natural catastrophic events as well as man-made risks. Many international organizations addressed these risks to minimize their impact through several frameworks that emphasize the importance of developing “Disaster Risk Management” (DRM) plans that include strategies of “Disaster Risk Reduction” (DRR) to enhance heritage resilience. Therefore, the research study aims to highlight a set of important concepts and pillars related to heritage risk management, and then develop a methodology that clarifies the proposed strategies to enhance the resilience of endangered heritage sites and reduce the consequences. The strategies include activities and procedures through three main axes, which start with measuring the efficiency of heritage sites and their ability to cope with potential risks through periodic monitoring, and analyzing information and data that identify potential risks. These results are relied upon as a basic pillar of the second axis, to raise the efficiency of heritage sites and buildings and their bearing of the disaster's effect by developing and improving plans and strategies for prevention, management, and limitation of the potential risks, While the third axis deals with heritage capacity-building strategies, and also the importance of strengthening the role of the local community for effective participation in facing these risks. Within the framework of the applied part of the study, the

importance of the proposed methodology will be measured and its role in supporting strategies of risk reduction to build the capacity of architectural heritage resiliency, reduce losses and ensure effective rehabilitation.

Keywords:

Heritage Resilience, Architectural Heritage, Architectural Documentation, Disaster Risk Management, Disaster Risk Reduction.

المقدمة

يتعرض التراث العمراني والإنساني إلى العديد من المخاطر والتهديدات، فقد كانت الحرب العالمية الثانية بمثابة جرس الإنذار الأول الذى ألقى الضوء على أهمية وضرورة الحفاظ على التراث بأنواعه، وإلى جانب الحروب ومع استمرار التطور الصناعي والتكنولوجي أيضاً ظهرت العديد من التهديدات من أهمها التلوث البيئي والذى أدى إلى التغيرات في الخرائط المناخية التي يشهدها العالم اليوم، وكذلك فإن لبعض الظواهر الطبيعية دور كبير في تلك التهديدات مثل عوامل التآكل والتعرية، وأيضاً العديد من الكوارث الطبيعية مثل البراكين والزلازل، وقد تصل تداعيات الأخطار السابقة إلى حد التدمير الكامل للمباني والمناطق ذات القيمة التراثية عند الشعوب. لذا فإن حماية التراث الثقافي والحضاري تعد الآن من المهام القومية الملحة، والتي يجب علينا كمجتمعات وحكومات ضمان الحفاظ عليها للأجيال القادمة ليس فقط لأنها مصدر للهوية الثقافية للمجتمع المحلي فحسب ولكن أيضًا لأن التراث الثقافي هو القوة المحركة للاقتصاد. وفى هذا الإطار ذكر تقرير صدر عام ٢٠٠٦ أعده مركز التراث العالمي بناءً على طلب لجنة التراث العالمي أن: "معظم المؤسسات والجهات المسؤولة عن التراث العالمي، لا سيما في المناطق النامية من العالم، ليس لديها سياسات وخطط وعمليات محددة لإدارة المخاطر المرتبطة بالكوارث المحتملة (Disaster Risk Management (DRM"، (WHC, 2006). ونظراً لغياب مفهوم إدارة اللازمات والكوارث، والذى يتطلب وضع الخطط اللازمة للتعامل الأمثل والسريع للحد من التداعيات المختلفة للكوارث (Disaster Risk Reduction (DRR، فإن الآثار المترتبة على هذه الكوارث تمتد إلى ما بعد حدوث الكارثة. لذا فقد وجهت العديد من الهيئات ومجموعات العمل مؤخراً اهتمامها بالعمل على إقرار الاستراتيجيات والأطر للتصدي للمخاطر الناجمة عن الكوارث والأزمات المشار إليها سابقا والحد منها، وتكمن المشكلة في غياب منهجية يمكن الاعتماد عليها في مواجهة تلك الأزمات والكوارث بمختلف أنواعها، ومردود ذلك على دعم مرونة التراث في هذا الإطار. وتهدف الورقة البحثية إلى استنباط منهجية توضح المراحل المختلفة لإدارة الأزمات والكوارث التي يمكن أن تتعرض لها النطاقات التراثية، وذلك من خلال ترتيب الخطوات والأنشطة والأدوار التي يمكن أن تتضمنها تلك المراحل لتنتهي بإعداد الخطط والاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع الأزمة في مراحلها المختلفة ما قبل حدوثها، وأثناء حدوثها، ثم مرحلة ما بعد حدوثها، وذلك بهدف الحد من التداعيات المترتبة عليها. وأيضاً تهدف الدراسة إلى القاء الضوء على أهمية تنمية وبناء القدرات للحفاظ المستدام على التراث الإنساني وخاصة دور المجتمع المحلى في مواجهة الكوارث المحتملة. وتنقسم الدراسة البحثية الى جزئيين الجزء النظري ويتناول المخاطر والتحديات المعاصرة التي تواجه التراث المعماري والعمراني، وأهم الأطر والمواثيق الدولية التي ناقشت ذلك، وأيضاً مناقشة أهم المفاهيم الخاصة بمرونة التراث والدور الهام لاستراتيجيات الإدارة والحد من مخاطر الكوارث في التقليل من تداعياتها. وكنتائج للدراسة النظرية، فإنه سوف يتم استنباط مقترح منهجية من خلال تحديد ثلاث محاور رئيسية تمثل مجموعة من الإجراءات والأنشطة والأدوار التي يمكن أن تتضمنها المراحل الثلاث للأزمات والكوارث "مرحلة ما قبل وأثناء وبعد حدوث الكارثة" بهدف التصدي لها والحد من تداعياتها، أما الجزء التطبيقي من الدراسة فيتم من خلاله تقييم نتائج الدراسة النظرية من خلال استطلاع آراء مجموعة من ذوى الخبرة بالعمل في مجال الحفاظ على التراث ومواجهة الكوارث وكذلك المتخصصين والمهتمين بنفس المجال، مثل القائمين على تدريس تلك المقررات بالجامعات المصرية، لتقييم مدى أهمية ودور المنهجية المقترحة في دعم وبناء مرونة التراث للتصدي لها.

١. بعض التعريفات الخاصة بالتراث

١,١ التراث

يعرف التراث بأنه "هو صورة الماضي وتاريخه الذي طوى الزمان صفحاته، وبين طياته أصالة الشعوب بانتمائها للمكان ومعاصرتها للزمان" (عبد الجواد، ١٩٨٧). وأيضاً يعرف بأنه "هو نتاج فترة زمنية تقع في الماضي وتفصلها عن الحاضر مسافة زمنية تشكلت خلالها هوة حضارية"، (الورع، ١٩٩٣).

١,٢ التراث العمراني

عرفت المادة الأولى من مسودة ميثاق "المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته" التراث العمراني بأنه: "هو كل ما شيده الإنسان من مدن، وقرى، وأحياء، ومباني، وحدائق، ذات قيمة تاريخية أثرية، أو معمارية، أو عمرانية، أو اقتصادية، أو تاريخية، أو علمية، أو ثقافية، أو وظيفية"، (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٣). وعرفته لجنة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بأنه هو: "الأصول ذات الأهمية النقابية أو البيئية أو التاريخية وتشمل المباني والتماثيل التاريخية والمواقع الجيولوجية والمناطق البيئية لحماية الطبيعة أو المخلوقات والأعمال الفنية حيث تتمتع بالخصائص الأساسية التالية:

- تتخطى قيمتها المضافة (من الناحية الثقافية أو التاريخية) قيمتها الاقتصادية.
- يوجد عليها قيود تشريعية لتُحد من حرية المُلاَّك في التصرف بها.
- لا يمكن استبدالها.
- قيمتها الاقتصادية تزيد مع الزمن عكس حالتها الفيزيائية (عوامل الإهلاك) والتي تتدهور بمرور الزمن.
- يصعب تقدير عمرها الافتراضي لتغطية مئات السنين" (رجائى، ٢٠٠٨).

١,٣ النطاق التراثي

"يعرف بالحيز المتجانس والذى يتميز بصفة أو طابع معين، ومن هذا المنطلق تعرف النطاقات ذات القيمة التراثية بالأحياز الحضارية المتجانسة التي تزخر بمجموعة من المفردات التراثية الواقعة تحت مسمى قانون حماية الآثار وتحتوى على القيم الدالة على خصائص المجتمع كالقيم العمرانية، والخصائص المعمارية، والعادات والتقاليد، ...إلخ"، (الريس، ٢٠١٠).

١,٤ المبنى التراثي

هو مبنى أو منشأة تتميز بقيمة تاريخية، أو رمزية، أو معمارية فنية، أو عمرانية، أو اجتماعية. وقد اتفق أن المباني والمنشآت التراثية أو ذات الطراز المعماري المتميز ينبغي أن تتميز بالآتي: (الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، ٢٠١٠).

- **قبول المجتمع:** أن تحظى بقبول وتفاعل إيجابي من المجتمع بما يتيح لها الاستمرار.
- **ظاهرة ثقافية واجتماعية**: أن تكون معبرة عن ظواهر مادية ومعنوية أو فكرية في حقبة زمنية معينة.
- **الصمود والاستمرارية:** أي أن حالتها تسمح باستمرارية تواجدها وإمكانية التعامل معها.

٢. المخاطر والتحديات المعاصرة التي تواجه التراث المعماري وأطر العمل للتصدي لها

٢,١ تعريف المخاطر

عرف إطار هيوجو (HFA) والموضح فيما بعد، كل من المخاطر والكوارث التى تواجه الدول والمجتمعات بصفه عامة، كما عرف أيضاً المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها التراث بصفة خاصة كالآتى: (UN/ISDR, 2005)

- **المخاطر**: "هى حدث مادى محتمل، ظاهرة أو نشاط بشري قد يتسبب في خسائر في الأرواح أو إصابات أو أضرار بالممتلكات أو اضطراب اجتماعي أو اقتصادي أو التدهور البيئي. يمكن أن تشمل المخاطر أيضاً الظروف الكامنة التي قد تمثل تحديات وتهديدات في المستقبل ويمكن أن يكون لها أسباب مختلفة منها الأسباب الطبيعية مثل: (الجيولوجية، والجوية، والبيولوجية) أو التي يتسبب فيها البشر مثل: (التدهور البيئي والمخاطر التكنولوجية)".
- **الكوارث:** "هى اِضطراب خطير في وظائف المجتمع تنتج عنه خسائر اِقتصادية أو بيئية أو بشرية أو مادية على نطاق يتجاوز قدرة المجتمع المتضرر على مواجهتها بالاعِتماد على موارده الذاتية، (UNISDR, 2009). بالإضافة للخسائر لدى الناس والممتلكات، وتأثيرها على القيم العالمية الإستثنائية الممثلة في ممتلكات التراث العالمي وعلى نظمها الإيكولوجية حيث يكون ذلك مناسباً.
- **مخاطر التراث**: ويمكن تعريف مخاطر التراث على أنها "هي الأحداث التي قد تغيّر، تُضعف أو تدمر العناصر الجمالية القيّمة، أو التوازن الإيكولوجي للممتلك، أو الظواهر الطبيعية التي تشكل القيمة الإستثنائية التي جعلت من هذا الموقع تراثاً عالمياً".

٢,٢ أنواع المخاطر

تتعدد المخاطر التى يمكن أن تواجه التراث الإنسانى بشكل عام والمبانى والمناطق التراثية بشكل خاص، فالأعاصير، والتيفون، والفيضانات والزلازل تعتبر أكبر التهديدات التي تواجه التنمية البشري لما له من أثار مدمرة على التراث القافى. فعلى سبيل المثال، "تسبب زلزال نيبال في عام ٢٠١٥ بأضرار تقدر بمبلغ ١٦٩ مليون دولار أمريكي ضمن أكثر من ٧٠٠ موقع للتراث الثقافي، وبالمثل، فإن الصراعات العنيفة تهدد السلم العالمي والتنوع الثقافي، وكلاهما يرتبط بالتنمية البشرية.كما أصبح التدمير المتعمد للتراث الثقافي سلاحاً من أسلحة الحرب، في حين أن الاتجار غير المشروع بالآثار يساعد على استمرار الصراعات",(ICCROM 2018) .

صنفت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للعلوم، مجموعة الأخطار التى يمكن أن تسبب فى كوارث وعواقب جثيمة على المستوى العالمى فيما يلي: (أنظر جدول ١)

جدول (١) يوضح "أنواع الأخطار التى يمكن تسبب الكوارث على المستوى العالمى"

	أنواع المخاطر	أمثلة
١	الأخطار المناخية	الأعاصير، وموجات الحرارة، والبرق، والحرائق
٢	الأخطار الهيدرولوجية	الفيضانات، والطوفان المفاجئ وأمواج التسونامي
٣	الأخطار الجيولوجية	البراكين والزلازل وتحرك الكتل الأرضية الضخمة (الشلالات، والإنزلاقات، والإنهيارات)
٤	الأخطار الفيزيائية الفلكية	النيازك
٥	الأخطار البيولوجية	الأوبئة والآفات
٦	الأخطار البشرية	النزاع المسلح، الحرائق، التلوث، إنهيار البنية التحتية، والإضطرابات المدنية والإرهاب
٧	أخطار التغيّر المناخي	إزدياد تواتر العواصف وشدّتها، فيضان البحيرات الجليدية (تحدث عند إنهيار السدود التي تحتوي على بحيرة جليدية)

المصدر: (Cvetkovic, 2020)

وقد جاء من خلال دراسة استقصائية لمركز التراث العالمي في عام "٢٠٠٥" لتقييم مدى وطبيعة تأثير التغيرات المناخية العالمية على المباني والمواقع التراثية لدى جميع الدول الأطراف المشاركة في اتفاقية التراث العالمي وعددها (١١٠) دولة، وتحديد الإجراءات المتخذة للتعامل مع هذه الآثار، أنه قد قامت (٨٣) دولة بالرد على الاستقصاء الذى أثبت أن ٧٢٪ من هذه الدول أقر بأن تغير المناخ العالمي له تأثير كبير على التراث الثقافي والطبيعي لديها، حيث تم تحديد ١٢٥ موقعاً للتراث العالمي باعتبارها مهددة من قبل التغيرات البيئية والمناخية العالمية، وبناء على هذه الدراسة تم نشر تقرير شامل في عام ٢٠٠٧ من قبل مركز التراث العالمي ضم مجموعة من دراسات الحالة التي تعانى من تأثير تغيرات المناخ العالمي عليها.

٢,٣ متى تتحول المخاطر إلى كوارث

"تتوقف احتمالية تحول المخاطر إلى كارثة بشكل رئيسي على قدرة المجتمع على معالجة عوامل الخطر الأساسية وتقليل قابلية التضرّر، ويُحدَّد مستوى هذه القابلية للتضرر من خلال العوامل المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الخاصة ونقاط ضعف المجتمع، ومن ثم الاستعداد للاستجابة في حالة حدوث الطوارئ" (صالح، ٢٠٢٠).

وكما جاء فى استراتيجية يوكوهاما ١٩٩٢، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لعام ١٩٩٩، وايضاً كما أكد إطار هيوجو على ضرورة أن تشمل هذه الكوارث والتحديات تلك الناجمة عن الأخطار البيئية والتكنولوجية ذات الطابع القومى، لما لها من تأثير كبير على النظم الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والبيئية (UN/ISDR. 2005). ورغم أنه هناك العديد من الجهود المبذولة عالمياً منذ عام ١٩٨٧ في هذا الإطار، إلا أنه في عام ٢٠٠٦ أكد تقرير أعده "مركز التراث العالمي" بناءً على طلب "لجنة التراث العالمي" أن الجهات المسؤولة عن التراث على مستوى العالم لا سيما في المناطق النامية ليس لديها حتى الآن خطط وسياسات محددة لإدارة المخاطر المحتملة.

كما أكد تقرير التقييم العالمي لعام ٢٠٠٩ حول "مخاطر الكوارث والفقر في مناخ متغير" (UNISDR, 2009)، أنه يزداد كل عام عدد الكوارث في جميع أنحاء العالم، لذا فإن الاستثمار في الوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها من قبل القطاعين العام والخاص سواء من خلال وضع الأطر، أو تنظيم الإجراءات، وتحديد المسؤوليات يعد أمراً أساسياً لتعزيز قدرة المجتمعات والأشخاص الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والثقافية للحفاظ على البيئة والممتلكات ومنع الخسائر والحد منها وضمان وإعادة التأهيل بشكل فعال.

٢,٤ أطر العمل والمواثيق والاتفاقيات الدولية للتصدي للمخاطر

عكفت العديد من الجهات والمنظمات المنوطة بالحفاظ على التراث في الوقت الحالي على بذل جهود كبيرة للحد من تعرض التراث للكوارث، وبدأ ذلك منذ أن قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ١٦٩/٤٢- ديسمبر ١٩٨٧ أن تسمى التسعينات من القرن العشرين عقداً دولياً برعاية الأمم المتحدة لإقرار التعاون الدولي في مجال الحد من الكوارث الطبيعية (UNISDR, 2009).

٢,٤,١ المؤتمر العالمي "الأول" للحد من الكوارث الطبيعية (اليابان- يوكوهاما- مايو ١٩٩٤)

أقر المؤتمر مجموعة من الاستراتيجيات من أجل عالم أكثر أمنًا وحدد مبادئها وخطة العمل الخاصة بها، والتي اعتمدت في عام ١٩٩٤، وتتضمن الآتي: (United Nations, 1994)

- ضرورة تطبيق المعرفة والعلم والتكنولوجيا بهدف اتقاء الكوارث والتأهب لها والتخفيف من آثارها.
- ضرورة نقل الخبرات وزيادة الاستفادة من البيانات ذات الصلة.
- أكد بشده على الصلة الوثيقة بين الحد من الكوارث والتنمية المستدامة.

٢,٤,٢ المؤتمر العالمي "الثاني" للحد من الكوارث (اليابان-هيوجو- يناير ٢٠٠٥)

أعطى "المؤتمر العالمي الثاني" للحد من الكوارث مزيدًا من الاهتمام للعمل العالمي الذي يتم في نطاق إطار العمل على بناء قدرة الدول والحكومات على مواجهة الكوارث (HFA) (هيوجو- للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥)، فهو يمثل امتداد للعمل الدولي الذى تم من خلاله إعلان العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية لعام ١٩٨٧، وأقر الإطار مجموعة من الاستراتيجيات وخطط العمل الدولي لتتولى الدول والحكومات المشاركة فى تنفيذها حتى عام ٢٠١٥، كما أكد أن الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث يجب دمجها بشكل منهجي في السياسات والخطط والبرامج من أجل استدامة التنمية والحد من الفقر.

ويمكن تحديد الأهداف الثلاثة لإطار عمل هيوجو على النحو التالي: (UN/ISDR. 2005)

- تكامل الحد من خطر الكوارث في سياسات التنمية المستدامة.
- تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات لبناء قدرة المجتمع على المواجهة القوية للمخاطر.
- الدمج المنهجي لنهج الحد من خطر الكوارث أثناء تنفيذ برامج الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها والتعافي منها.

٢,٤,٣ مؤتمر الأمم المتحدة العالمي "الثالث" للحد من الكوارث (اليابان- سانداى- مارس ٢٠١٥)

أنبثق منه إطار عمل "سنداى" للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، حيث يقوم الإطار على عناصر تضمن استمرارية العمل الذي عكفت على تنفيذه الدول وأصحاب المصلحة الآخرون في نطاق إطار عمل "هيوجو"، كما حدد مجموعة من الأولويات للعمل عليها خلال الفترة المقررة أهمها: (UNISDR, 2009)

- الفهم الجيد لمخاطر الكوارث وتحدياتها.
- دعم وتعزيز الإدارة الجيدة لمخاطر الكوارث والاستثمار فيها.
- رفع كفاءة مستوى الحد من الكوارث بفاعليه.

من خلال التمهيد السابق يتضح أهمية العمل على بناء مرونة التراث في مواجهة الكوارث، وذلك من خلال إيجاد منهجية تؤسس وتوضح الخطوات والاستراتيجيات التي يمكن الاعتماد عليها لدعم قدرة المباني والمناطق التراثية واستعدادها للمواجهة، وذلك من خلال الترتيبات والخطط والاستراتيجيات الواضحة والمحددة والتي تهدف إلى تقليل الأثار الناجمة عن الكوارث المحتملة أو التي وقعت بالفعل.

٣. استنباط منهجية لبناء مرونة النطاقات التراثية فى مواجهة مخاطر الكوارث

تاريخياً، التعامل مع الكوارث كان يعتمد بشكل أساسي على منهج وأساليب الاستجابة لحالات الطوارئ عند حدوث الكارثة بالفعل، ولكن مع نهاية القرن العشرين أصبح هناك اتجاه للتصدي لأسباب الضعف المؤدية لحدوث الكوارث حتى لو كانت حدثت كنتيجة للظواهر الطبيعية، فنحن بحاجة إلى إدارة المخاطر وليس الكوارث فقط. وفيما يلى تتناول الدراسة المفاهيم الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث، وإدارة الكوارث، وكذلك تتناول الدراسة بالشرح والتحليل الخطوات التي يمكن اتباعها لتعزيز قدرة المباني والمناطق التراثية للتصدي لأخطار الكوارث وتقليل الأثار الناجمة عنها فيما يسمى بمرونة النطاقات التراثية.

٣,١ الحد من مخاطر الكوارث Disaster Risk Reduction (DRR)

تعنى سياسات الحد من المخاطر بتقليل الأثار الناجمة عن الكوارث المتوقعة قبل حدوثها من خلال الاستعداد لها مسبقاً بالجهود التخطيطية التي تهدف إلى التقليل منها والحد من تداعياتها، وأيضاً من خلال الجهود المتعلقة باستعدادات التجاوب مع حالات الطوارئ والإصلاح بعد حدوث الكارثة، (ستوفل، ٢٠٠٧). ويتم ذلك بهدف تجنب بناء مخاطر جديدة ومعالجة المخاطر الموجودة مسبقًا، حيث أن سياسة الحد من المخاطر المحتملة وإدارتها تساعد على منع الخسائر، أو التخفيف من أثار الكوارث، ويتم ذلك عن طريق تقليل مظاهر الضعف وعوامل التعرض للخطر، وأيضاً تحديد وتقليل الدوافع والأسباب الرئيسية للمخاطر المحتملة، والتي ترتبط بخيارات وممارسات التنمية الاقتصادية والحضرية ذات التأثير السيئ، وكذلك تدهور البيئات الحضرية وانتشار الفقر وعدم المساواة وأيضا تغير المناخ، كل ذلك أدى الى خلق ظروف المخاطر وتفاقمها، (UNDRR, 2015).

" إن الكوارث تشكل دليلا على عدم استدامة الكثير من المجتمعات، وتشير إلى درجات متفاوتة من الفشل في مجال التنمية. وتجري حالياً مناقشات علمية وسياسية بشأن الكيفية التي يؤثر بها تقلب المناخ على المخاطر الناجمة عن الطقس والمخاطر الجيوفيزيائية، إذ إنه يشكل عاملا معجلاً للخطر ومسبباً لانعدام الأمن بل إنه يسهم في مضاعفتهما، مما يؤدي إلى تفاقم قابلية التضرر الموجودة بالفعل بسبب التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الصعيد العالمي" (Ullberg, 2017). ولذا أصبح من الضروري تحديد استراتيجيات للحد من المخاطر والوقاية منها، وأصبحت تحظى باهتمام كلاً من صانعي القرار والمجتمع المدني، كما أصبحت تحظى بالاهتمام على المستوى العالمي.

وفى هذا الإطار قامت الأمم المتحدة بوصفها أحد أهم المنظمات الدولية العالمية التي تسعى إلى التصدي للكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية وأي مسببات أخرى وتهدف إلى حماية الإنسانية بوجه عام وحماية التراث الإنساني بوجه خاص، قامت بتحديد استراتيجياتها الدولية الخاصة بالعمل على الحد من الكوارث "ISDR"، وهى استراتيجية عالمية تعتمد على إشراك مجموعات كبيرة من الجهات الفاعلة والتنسيق بينهم لبناء ثقافة مجتمعية على المستوى العالمي للوقاية من مخاطر الكوارث بحيث تصبح جزء من التنمية المستدامة المستهدفة لتلك الدول. ويعد المنتدى العالمي أحد أهم الأدوات التي أقرتها الأمم المتحدة، ويهدف إلى وضع آليات التعاون الدولي والتفاعل بين الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات التقنية والفنية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، وإتاحة الفرصة لتبادل المعلومات والتعاون على تنفيذ البرامج والأنشطة التي تم الاتفاق عليها مع التركيز على تلبية الأهداف العامة لإطار عمل هيوجو، (UNISDR, 2011).

كما أكدت أيضاً المنظمات والهيئات المعنية بالتراث أن خطط الوقاية والحد من المخاطر للنطاقات التراثية يجب أن تكون جزء لا يتجزأ من الخطط العامة للتصدي لمخاطر الكوارث التي يتعرض لها المجتمع ككل، ويجب إدراجها ضمن خطط واستراتيجيات الاستعدادات والطوارئ قبل الكارثة، وكذلك خطط التعافي وإعادة الإعمار ما بعد حدوث الكارثة.

وكمثال على ذلك: قامت "المفوضية الأوروبية" بدعوة الدول الأعضاء لصياغة إطار عمل مشترك يهدف إلى وضع منهج للوقاية من الكوارث بشكل عام (الطبيعية منها والتي من صنع الإنسان) والتقليل من تداعياتها، وكذلك خلق منهجيات وأساليب لتحليل تلك التداعيات والتي يترتب عليها تقييم المخاطر بشكل دقيق وبالتالي إمكانية تحديد الإجراءات واتخاذ التدابير لإدارة تلك المخاطر، (European Commission, 2010). وتتطلب الوقاية من المخاطر ما يلى:

- المراقبة المنتظمة والصيانة الجيدة للممتلكات التراثية.
- التخطيط والإدارة الجيدة للنطاقات التراثية.
- رفع درجة الوعى من خلال حملات التوعية والتدريب المنظم.
- التعاون الدولي وتوفير مصادر التمويل.
- توفير الدعم من خلال التشريعات والقوانين.

٣,٢ إدارة مخاطر الكوارث Disaster Risk Management (DRM)

تعنى إدارة مخاطر الكوارث بالحماية غير المباشرة للتراث الثقافي، وبدور أكثر إيجابية لنظم المعرفة والإدارة التقليدية في التخفيف من آثار الكوارث. وتهدف إدارة مخاطر الكوارث للنطاقات التراثية بشكل عام إلى منع الآثار السلبية للكوارث على ممتلكات التراث العالمي أو الحدّ منها، وهي تهتم في المقام الأول بالتقليل من المخاطر على قيم التراث المتضمنة في الممتلك وعلى أصالته وكماله واستدامته، وأيضا المخاطر على حياة الإنسان، والأصول المادية وسبل العيش، (ستوفل، ٢٠٠٧). وذلك من خلال التنفيذ الدقيق والسريع والمنظم لجميع الإجراءات والأنشطة

المقرر اتباعها في مراحل ما قبل وأثناء وما بعد الكارثة، والتي تضمنتها الخطط والاستراتيجيات التي تم وضعها لمنع وتقليل المخاطر المحتملة.

وقد أكدت العديد من الدراسات ومنها على سبيل المثال: من خلال دراسة بحثية تم مناقشتها وتطبيقها عملياً ضمن برنامج أعدته هيئة اليونيسكو بعنوان (برنامج اليونيسكو للتراث الثقافي وإدارة المخاطر the UNESCO chair on "Culture Heritage and Risk Management")، والتي تضمنت خطة عملية لتطوير وإعادة بناء وتأهيل جميع المواقع التراثية الموجودة في محيط منطقة قلعة الحصن بالإقليم الساحلي السوري، والتي تضررت نتيجة الحرب، أكدت الدراسة على أنه "في حالة غياب المعايير العلمية المثبتة للتعامل مع تكامل نهج الحد من خطر الكوارث في أنشطة تخطيط وإدارة التنمية الشاملة بهدف المواجهة الفعَّالة لأخطار هذه الكوارث، فإنه توجد حاجة ضرورية إلى وضع مبادئ توجيهية عملية ومناسبة، تستند إلى عديد من التخصصات العلمية مثل: التقنيات الجيومعلوماتية، التنمية المستدامة، تقييم الأخطار وتحليل المخاطر، نظام الإنذار المبكر، تقييم الأثر البيئي، تقييم البيئة الاستراتيجية، إلخ"، (صالح، ٢٠٢٠).

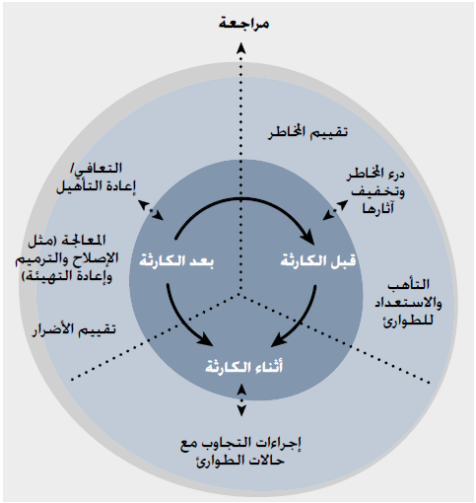

شكل (١): يوضح دورة إدارة مخاطر الكوارث
المصدر: (صالح، ٢٠٢٠)

٣,٣ مراحل إدارة مخاطر الكوارث

هناك ثلاث مراحل رئيسية في إدارة مخاطر الكوارث، مرحلة قبل الكارثة وأثناء حدوثها وما بعد حدوثها كما هو موضح (أنظر شكل ١)، ويمكن أن تشمل كل منها ما يلى:

٣,٣,١ المرحلة الأولى "ما قبل وقوع الكارثة"

تمثل هذه المرحلة نقطة الانطلاق نحو الوقاية من أخطار الكوارث، فهي تتضمن تقييم الوضع الراهن وتحديد المخاطر المحتملة، وكذلك إجراءات منع المخاطر وتخفيف آثارها (من خلال التصدي لأسباب المخاطر وتقديم المعالجات والحلول إن أمكن)، وتشمل أيضاً إجراءات الاستعداد والتأهب للطوارئ (وذلك من خلال إعداد السياسات والبرامج لإدارة المخاطر المحتملة وتنفيذها لحماية المواقع التراثية).

٣,٣,٢ المرحلة الثانية "أثناء وقوع الكارثة"

تعد هذه المرحلة بمثابة الاختبار الحقيقي لمدى دقة وفاعلية الخطط والإجراءات والبرامج المعدة سابقاً، وعلى مدى قدرتها في مواجهة الكارثة وتداعياتها من خلال تنفيذ جميع الأنشطة والإجراءات والتدابير المطلوبة لحماية الأفراد والنطاقات التراثية معاً، وكذلك التفاهم والتنسيق بين مجموعات العمل المختلفة والذين قد تدربوا على تنفيذ تلك الإجراءات خلال المرحلة السابقة، ويتم ذلك خلال الثلاثة أيام الأولى (٧٢ ساعة) من وقوع الكارثة.

٣,٣,٣ المرحلة الثالثة "ما بعد وقوع الكارثة"

المرحلة الثالثة وهي الأخيرة، وتعني أن الكارثة قد وقعت بالفعل منذ أيام، ويتم فيها التعافي وإعادة التأهيل للحفاظ على ممتلكات التراث واستعادة رونقه. ولذلك يتم أولاً عمل تقييم للأضرار الناتجة عن الكارثة ومن ثم اتخاذ القرارات الخاصة بأسلوب التدخل الأمثل بالإصلاح والترميم وإعادة التهيئة مع استمرار المتابعة والرصد الدوري تحسباً لأي مخاطر أخرى مستقبلاً.

٣,٤ مفهوم مرونة التعامل مع النطاقات التراثية

٣,٤,١ المرونة

عرف التقرير الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ "لعام ٢٠١٢" المرونة: على أنها هي "قدرة أي نظام ومكوناته على التوقع والاستيعاب والاستعداد والتعافي من آثار حدث خطير في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، وكذلك قدرته على الحفاظ والإحياء لهيكله الأساسي ووظائفه" (البنك الدولى والحكومة اليابانية، ٢٠١٢).

٣,٤,٢ مرونة التراث

تمثل مرونة النطاقات التراثية مدى قدرتها على الاستعداد لمواجهة الكوارث والتصدي لها، وكذلك قدرتها على التعافي من الأثار المترتبة عليها. وتنطبق أيضاً على البيئة الاجتماعية والثقافية لسكان هذه المناطق، والتي تتشكل من خلال العوامل المادية والاجتماعية المحيطة بهم عبر العصور المختلفة. وقد وجهت "اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ١٩٧٢"، الدول الاعضاء فيها، إلى اتخاذ خطوات عامة لحماية تراثها، وذلك من خلال تنمية الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية، ووضع وسائل العمل التي تسمح للدولة بمواجهة الأخطار المهددة لتراثها، وكذلك اتخاذ التدابير القانونية والعلمية والتقنية والإدارية والمالية المناسبة لحماية هذا التراث والمحافظة عليه وعرضه واحيائه، (المحارى، ٢٠١٧).

٤. بناء مرونة النطاقات التراثية في مواجهة المخاطر

قام مؤخراً المركز الدولي لدراسة حفظ وترميم الممتلكات الثقافية (ICCROM)، بتحديد محورين أساسين للعمل على بناء القدرات على نحو فعال في مجال إدارة مخاطر التراث الثقافي. يهدف المحور الأول إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال الوقاية والتخفيف من مخاطر الكوارث، في حين يركز المحور الثاني على تيسير الاستجابة المحلية الفعالة لحماية التراث أثناء حالات الطوارئ المعقدة، والهدف هو العمل مع الدول الأعضاء والشركاء لحماية التراث الإنساني، وتعزيز السلام وبناء القدرة على الصمود، (ICCROM, 2018).

ولكى يمكن تحقيق تلك الأهداف، ومن خلال ما تم توضيحه فيما تقدم، فإن الدراسة البحثية تقترح ثلاث محاور رئيسية يمكن الاعتماد عليها لبناء مرونة التراث المعماري في مواجهة المخاطر المحتملة، والتي تتضمن الخطوات والاستراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث في مراحلها المختلفة، وهى كالتالي:

أولا: قياس كفاءة المنشئات التراثية وقدرتها على مواجهة مخاطر الكوارث.

ثانياً: رفع كفاءة المنشئات التراثية للوقاية من ومواجهة مخاطر الكوارث.

ثالثاً: بناء القدرات للحفاظ على التراث الثقافي الإنساني.

٤,١ قياس كفاءة المنشئات التراثية وقدرتها على مواجهة مخاطر الكوارث

إن التعامل مع مخاطر الكوارث التي يتعرض لها التراث سواء كان بالوقاية والتقليل، أو العلاج والتعافي، يتطلب أولاً العمل على تقييم الوضع الراهن، وتحليل المخاطر، وتقدير مدى الأضرار التي يمكن أن تتسبب فيها تلك الكوارث، ومن ثم تحديد مدى كفاءة المنشئات التراثية، وقدرتها على التصدي للمخاطر المحتملة قبل حدوث الكارثة، وفيما يلى مجموعة من الأنشطة والإجراءات التي يمكن اتباعها في تلك المرحلة.

٤,١,١ رصد الوضع الراهن

تسجيل وتوصيف الوضع الحالي للممتلكات التراثية يعد المرحلة الأولى نحو تحليل وتقييم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها. ويتطلب الحصول على المعلومات والقياسات الدقيقة وتسجيلها، وأيضاً رصد جميع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها التراث بسبب الظواهر الطبيعية أو التي من صنع الإنسان. فكما جاء في وقائع "المؤتمر الدولي لحماية التراث المقام بكرواتيا- عام ٢٠١٢"، ومن خلال مشروع عمل بعنوان " بطاقة هوية التراث الثقافي للاتحاد الأوروبي" (EU-CHIC)، تم بالتنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي، أكد على ضرورة وضع استراتيجيات ومعايير ومؤشرات فعالة لتتبع التغيرات البيئية والتي من صنع الإنسان، والتي تطرأ على مباني التراث المادي الثقافي والحضاري في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة، حيث كان الهدف الرئيسي من المشروع هو اعتماد وتطوير أساليب ومبادئ لتجميع وتخزين البيانات الحالية وتوثيق الوضع الراهن للأصول التراثية والمواقع والمناطق التاريخية بهدف استدامتها، (Žarnić, et al, 2012).

٤,١,٢ الفحص الدقيق والحصول على المعلومات

يرجع عدم الكفاءة في إدارة النطاقات التراثية إلى عدم القدرة على تقييم الخسائر الحقيقية، وتكاليف الضرر الناتج عن الكوارث، والذى ينتج عن نقص أو عدم وجود المعلومات المطلوبة لذلك. ويعد الاستخدام المتكامل للتقنيات الحديثة من أهم الأدوات للحصول على معلومات أكثر دقة وشموليه، فلكل تقنية من تقنيات الرفع والتوثيق المعماري ما يميزها من حيث أداءها التشغيلي، والوقت المطلوب للقياس، وكذلك المخرجات التي يمكن الحصول عليها. وقد أكد "صبري الحكيم"، حقيقة أنه لا يوجد أسلوب واحد للمسح يوفر المعلومات الكاملة ويمكن الاعتماد عليه بصورة منفردة للعمل في البيئات المختلفة، فاعتمد في منهجه على دمج المعلومات المتوفرة من أساليب وتقنيات متنوعة، مثل الصور الفوتوغرافية، واستخدم الخرائط المتوفرة، وكذلك المعلومات المساحية والمعلومات الناتجة عن نظام تحديد المواقع عالمياً GIS، وذلك للحصول على أكبر وأدق قدر من المعلومات التي تفيد في

التوثيق، وأيضاً عمل مجسمات ثلاثية الأبعاد، ويمكن تلخيص فوائد الدمج بين التقنيات والأساليب الحديثة في التوثيق المعماري فيما يلى: (الحلوجي، ٢٠١٩)

- أداء تشغيلي أقوى.
- تغطيه فراغيه وزمنية أوسع.
- غموض والتباس المعلومات أقل.
- كفاءه أعلي في توفير المعلومات.
- كفاءه أعلي في توفير المعلومات.
- قياسات أكثر توافراً.

كما أن استخدام الدمج بين التقنيات له دور كبير في تيسير عملية رفع وتوثيق المناطق والمباني التراثية ذات الطبيعة الخاصة، كالحالات التي يصعب فيها الوصول للموقع، أو تلك المعرضة لخطر الانهيار، فإنه يساعد في الحصول على المعلومات المطلوبة بسهولة ويسر دون حدوث خسائر في معظم الأحيان.

٤,١,٣ توثيق وتسجيل البيانات

في يوليو ٢٠١٠، أطلق برنامج التراث العالمي – اليونسكو (URHC) مشروع يهدف إلى الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، وأكد من خلال تحديد الأهداف والاستراتيجيات للمشروع أن إنشاء قاعدة معلوماتية ملائمة ومشتركة للحفاظ العمراني هي أحد الأدوات اللازمة للحفاظ على القيم التراثية.
وفى هذا الإطار، أوضح الجهاز القومي للتنسيق الحضاري في إصداره الأول لأسس ومعايير التنسيق الحضاري للمباني والمناطق التراثية وذات القيمة المتميزة، أنه يعد التوثيق والتسجيل من أهم الإجراءات التي تضمن الحفاظ والحماية للمباني التراثية، فلابد للحفاظ على المبنى من معرفة بياناته وتاريخه، لأن التوثيق عبارة عن بطاقة تعريف بقيمته وحالته. وبذلك تكون عملية الحفاظ مبنية على دراسة وفهم شاملين لظروف المبنى، مما ينتج عنه تحديد خطة وأسلوب التعامل معه دون الإضرار بقيمته، وتتم عمليات التوثيق من خلال مراحل عمليات الحفاظ المختلفة، أي قبل، وأثناء، وبعد الانتهاء من العمل بالمبنى كي يتسنى تحديد مقدار ونوع التدخل الذى تم خلال أعمال الحفاظ والترميم، (الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، ٢٠١٠).

وكما جاء أيضاً في الميثاق الدولي لترميم وصيانة المواقع والنصب التاريخية (ميثاق البندقية، Venice Charter 1964)، (Jokilehto,1998)، ومن خلال نص المادة (١٦): أنه ينبغي دائما أن يتم إجراء توثيق دقيق في شكل تقارير نقدية وتحليلية مصحوبة بالصور والرسومات لجميع أعمال الترميم والصيانة والتنقيب، لذا فإنه من الضروري إنشاء قاعدة بيانات شاملة عن طريق التوثيق الدقيق والمتكامل للمباني والمناطق التراثية، وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات، وكذلك تقنيات وأدوات القياس والرفع الدقيق، وأيضاً الاستفادة من المعلومات الفضائية والموقعة بما في ذلك نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

٤,١,٤ رصد مُعدل التدهور

ويتضمن الاعتماد على المنهجيات والأدوات المستخدمة في المعاينة والفحوصات والمسح الدوري، وكذلك الرصد الدوري للتغيرات المناخية والبيئية وتحديد المخاطر المتوقعة، لذا فإن عملية المراقبة الدورية والقياس المستمر لعناصر المبنى، والمؤثرات الخارجية والبيئية، يساعد على التدخل السريع بالصيانة والمعالجة. وتعد تقارير الفحص الدوري وقياس كفاءة الأصول التراثية هي الأداة الرئيسية المطلوبة من أجل حماية أصالة المباني التراثية والتاريخية واستدامتها.
وتكمن أهمية الرصد والمتابعة الدورية لمعدلات التدهور في أن إدارة المخاطر هي عملية مستمرة، ولذا فإننا نظل نكرر الدورة ونبقى متنبهين لأية تغييرات مهمة قد تحدث سواء في سياق الأصل التراثي، أو في تقييمنا لقيمة هذا الأصل التراثي، فالمتابعة الدورية يمكن أن توفر معرفة جديدة ينتج عنها ظهور مخاطر جديدة مهمة، قد تغير نتائج تحليلنا للمخاطر وبالتالي إعادة تحديد أولويات هذه المخاطر، (بيدروسولي، ٢٠١٦).

٤,١,٥ تحليل البيانات والمعلومات

في هذه المرحلة يتم تحليل جميع البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها سواء الخاصة بحالة المبنى الإنشائية، أو المعلومات الخاصة برصد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الممتلكات التراثية، وفى هذا الصدد تم إنشاء مشروع أوروبي تحت أسم "تعزيز صمود التراث الثقافي، ResCULT"، ويهدف المشروع إلى اكتساب المعرفة ومشاركتها مع الجهات المنوطة بالحفاظ، في محاولة لتوفير الدعم اللازم لاتخاذ القرار لحماية الأصول الثقافية قيد التنفيذ. ويدعم المشروع بالتمويل المفوضية الأوروبية – مكتب الأمم المتحدة للكوارث وتقليل المخاطر (UNISDR)، ويهدف إلى تعزيز قدرة الحماية المدنية لمنع أو تقليل آثار الكوارث على التراث من خلال إنشاء قاعدة بيانات متكاملة قابلة للاستخدام المشترك (EID)، والتي يمكن مشاركتها بين كل الجهات المتعددة والتي يقع على عاتقها حماية التراث مثل: الحماية المدنية، الوزارات الوطنية والاتحاد الأوروبي، والسلطات المحلية، على أن يتم استخدامه كأداة داعمة لفهم وتحليل المخاطر والأضرار الناجمة عن الكوارث الخاصة بالتراث، كما يمكن

مشاركته لدعم الأهداف العامة للسياحة الثقافية بشكل مستدام، وأيضاً مع المجتمعات المحلية لاستخدامها في حماية البيئة أيضاً، (European Commission, 2010).

فعلى الصعيد العالمي، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في "فبراير ٢٠١٧" ما جاء في تقرير فريق من الخبراء بالهيئة الحكومية الدولية مفتوحة العضوية (OEIWG)، والذى أوصى بضرورة أن تقوم (UNDRR) بالمضي قدماً نحو ما يلى: (UNDRR,2019)

أولاً: وضع الحد الأدنى من المعايير، والبيانات الوصفية المتعلقة بالكوارث والإحصاءات مع التحليل.
ثانياً: تطوير منهجيات وتقنيات القياس، والمؤشرات لمعالجة البيانات الإحصائية.

وتتضمن المعلومات اللازمة لتقييم المخاطر على الآتي: (Wangen, et al, 2018)

- بيانات مؤكدة وكافية لإنشاء نماذج محاكاه للمخاطر.
- بيانات كافية ومؤكدة عن الأصول التراثية المعرضة للخطر.
- نماذج محاكاة لعوامل الضعف.
- نماذج مناسبة للتنبؤ بالمخاطر والأضرار بسيناريوهات متعددة.
- تحديد الموارد البشرية والاقتصادية والوقت المطلوب.

٤,١,٦ تقييم وتحديد المخاطر المحتملة

تأتى هذه الخطوة كنتيجة لما تم إنجازه في المراحل السابقة، حيث تعتمد هذه المرحلة على تقييم ما تم تسجيله وجمعه من البيانات والمعلومات حول الأزمة سواء عن الأصول التراثية نفسها لتقييم الكفاءة، أو البيانات والخرائط والمعلومات الخاصة بالتطورات البيئية والمناخية والمخاطر الناجمة عنها، أو البيانات والمعلومات الخاصة بالأنشطة الإنسانية المحيطة والمؤثرة على المباني والمناطق التراثية، ومن ثم تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق عمل الإحصائيات اللازمة، والرسومات البيانية، واستخدام نظرية الاحتمالات عن طريق وضع العديد من السيناريوهات الافتراضية، والتي يمكن من خلالها الوصول إلى مستوى وزمن حدوث المخاطر والأضرار الجسيمة المتوقعة على المنشآت التاريخية والمناطق التراثية بشكل عالي الدقة. ويتم ذلك من خلال آليات علمية لتقييم المخاطر، كمثال على ذلك مقياس "ABC" لتحليل المخاطر.

٤,١,٦,١ مقياس "ABC" لتحليل المخاطر

هو آلية لتحليل وتقييم مقدار وحجم الخطر الذى يهدد التراث الثقافي، حيث يمكن التعبير عن تواتر حدوث الكارثة، أو معدلها، وكذلك القيمة المتوقع فقدانها نتيجة للمخاطر المختلفة، ويتكون من ثلاث مجموعات من الدرجات تعبر عن قيم محددة كالتالي:

- الدرجة (A)، وهى تقيس تواتر ومعدل تكرار الحدث المسبب للتلف أو معدل حدوث عملية ما.
- الدرجتان (B, C)، فتحددان معًا المقدار المتوقع لخسارة القيمة في الأصل التراثي.
- دمج الدرجات الثلاث معًا (A, B, C)، يحدد حجم/قدر الخطر المتوقع.

مما سبق يتضح أن مدى أهمية الحصول على القياسات والفحوصات الدقيقة، وكذلك دراسة الخرائط الطبيعية والتغيرات، ومتابعة معدلات التدهور، وتحليل البيانات والقياسات لتحديد المخاطر المتوقعة مستقبلاً، وأنها ضرورية لعمل العديد من السيناريوهات للمخاطر المحتملة، ومن ثم تحديد ما اذا كان الوضع الراهن للمبنى يمكن أن يقاوم تلك التغيرات، أم أن الوضع يحتاج إلى التدخل بخطط الوقاية والإجراءات المبكرة، وأيضاً تحديد المتطلبات اللازمة للتصدي لتلك المخاطر، وذلك من أجل رفع كفاءة التراث في مواجهة مخاطر الكوارث المحتملة في مراحل مبكرة أي "قبل وقوعها".

٤,٢ رفع كفاءة المنشئات التراثية للوقاية والحد من مخاطر الكوارث

٤,٢,١ وضع الخطط والاستراتيجيات لإدارة مخاطر الكوارث (DRM Plans)

إذا كان من الصعب منع الكوارث الطبيعية أو السيطرة عليها، فإنه من خلال التخطيط والإعداد الجيد والتنسيق بين الجهات المختلفة بناءً على المعلومات الدقيقة المتكاملة التي تم الحصول عليها في مرحلة سابقة، ومن ثم تحديد المخاطر المتوقعة بدقة من أجل وضع مخطط للمخاطر "Risk plan" يتميز بالدقة والشمولية.
فمرحلة وضع الخطط لإدارة الأزمات قبل حدوثها هي مرحلة يتم فيها عمل خطة الطوارئ أو خطة السيطرة على الأخطار والتي تتضمن اتخاذ التدابير الوقائية والتشغيلية للتصدي لها وتقليل الآثار الناجمة عنها ومن ثم تعزيز قدرة المبنى وكفاءته في التصدي للأخطار الناجمة عن تلك الكوارث.

وقد ناقشت العديد من الأبحاث الحديثة ما إذا كان سياسة الحد من المخاطر قد أخذت بعين الاعتبار عند وضع خطط إدارة المواقع والمباني التراثية مؤخراً وخاصة تلك الأكثر تعرضاً لمخاطر الكوارث، فمن خلال دراسة شملت (٦٠) من مواقع ومباني التراث العالمي حددت أن (٤١) منها تنتمى إلى (١٨) دولة، هي الأكثر تعرضاً للأخطار الطبيعية بناء على ما جاء في مؤشر المخاطر العالمية "World Risk Index"، وعند فحص المعلومات الخاصة بخطط ونظم الإدارة لتلك الأصول التراثية والمدرجة ضمن أرشيف اليونيسكو عام ٢٠١٢ لمعرفة ما إذا كانت تضم خطط واستراتيجيات للحد من الكوارث المحتملة، وتم اعداد تقرير حالة أصدرته اليونيسكو "عام ٢٠١٢" فكانت النتيجة كما هو مبين (شكل ٢)، (Jigyasu, et al, 2013).

شكل (٢) : بوضح نتائج دراسة لحالة لتقارير الحفاظ التي شملت ٦٠ دولة والصادرة عن اليونيسكو ٢٠١٢،
المصدر: (Jigyasu, et al, 2013)

وقد أشار السيد/ ويبر ندورو، الأمين العام للمركز الدولي لدراسة حفظ وترميم التراث الثقافي العالمي (ICCROM)، من خلال كلمته في إفتاح الحلقات الدراسية التي ينظمها المركز من أجل التصدي للكوارث، "إن دمج التراث الثقافي في أنظمة الاستجابة الشاملة للكوارث له فوائد عديدة – من أجل استدامة المجتمع وبناء المرونة لديه للمستقبل، ولمساعدة المجتمعات التي واجهت الصدمات والذعر، واضاف أنه لهذه الأسباب يشدد المركز على دور التراث في أجندة الطوارئ الأشمل بما فيها الاستجابة الأولى"، (ICCROM, 2018).

شكل (٣) يوضح حديقة البتراء الأثرية بالأردن
المصدر: (Jigyasu, et al, 2013)

وتعد **"حديقة البتراء الأثرية في الأردن"** (شكل ٣)، خير مثال يوضح أهمية وضع خطط واستراتيجيات لإدارة الكوارث لحماية المباني والمناطق التراثية، وكذلك رفع الكفاءة والقدرة والمرونة لديها لتتمكن من مواجهة الكوارث والمخاطر المحتملة، فهي واحدة من أشهر المواقع الأثرية في العالم وأكثر الحدائق شهرة في جميع أنحاء العالم. شيدت منذ عصور ما قبل التاريخ فقد نُحتَ نصفها في الصخر، وتحيط بها جبال مليئة بالمناظر الطبيعية القديمة مع الممرات والجسور. وقد تأثرت على مر السنين بالعديد من العوامل الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، انهيارات أرضية، وسقوط صخور وزلازل، وتأثرت أيضاً بالفيضانات السريعة على الموقع بشكل كبير وأدت بالفعل إلى خسائر في الأرواح وانخفاض في الأمن السياحي. وقد أثبتت المبادرات الحديثة في تحديد المخاطر المحتملة لبترا أهمية توفير البيانات اللازمة لإدارة وحفظ الموقع على المدى البعيد، وفى عام ٢٠١٢/٢٠١١ أعدت اليونيسكو

ونفذت بالتعاون مع فريق من الخبراء في العديد من التخصصات مشروع لرسم خرائط المخاطر الخاص ببتراء، استهدفت من خلاله إنشاء حدود للموقع والمناطق العازلة، محددة معايير وفئات المخاطر، وطورت منهجية متكاملة لإدارة المخاطر ضمن خطة الإدارة الشاملة لموقع المشروع لضمان استدامته على المدى البعيد، (Jigyasu, et al, 2013).

وبناء على ما تقدم فإن إدارة مخاطر الكوارث (DRM)، يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من خطة إدارة التراث العالمي على أن يكون ذلك على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وفيما يتعلق بذلك فقد اعتمد إطار عمل هيوجو (HFA) خمس أولويات للعمل ومجموعة من الأنشطة يجب أن توضع في مقدمة أولويات الدول والحكومات عند البدء في وضع الخطط والاستراتيجيات لإدارة المخاطر الخاصة بالتراث كالتالي: (UN/ISDR,2005)

- ضمان أن يكون الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية ذات أساس مؤسسي تنفيذي قوى.
- تحديد وتقييم ورصد مخاطر الكوارث وتعزيز الإنذار المبكر.
- استخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة السلامة والمرونة على جميع المستويات.
- العمل على تقليل عوامل الخطر المحتملة.
- تعزيز الاستعداد للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة على جميع المستويات.

٤,٢,٢ إدارة مخاطر الكوارث (DRM) والحد من التداعيات (DRR)

وتكون هذه المرحلة أثناء وبعد حدوث الكارثة، حيث يتم إعلان حالات الطوارئ وتنفيذ الخطط والإجراءات التي سبق ترتيبها، ويتم التعاون بين الفرق المنظمة المنوطة بمواجهة الكارثة مع منظمات العمل المدني والشركات المتخصصة والأفراد. ويترتب على ذلك تجنب المخاطر الناتجة عن الأخطاء البشرية وكذلك تقليل تداعيات الأزمات والكوارث، ثم يلى ذلك عملية إعادة التجديد والصيانة والترميم والذى بدورة يقلل من المخاطر الكلية التي تهدد المباني والمناطق التراثية ويحد من تداعياتها. كما يتضح في هذه المرحلة الدور الهام الذى يمكن أن يقوم به السكان المحليين بناء على خبراتهم التي توارثوها أو تناقلوها عبر الأجيال وكذلك التدريبات التي أمدتهم بها الجهات المعنية بمواجهة الكوارث قبل حدوثها.

٤,٣ بناء القدرات للحفاظ على التراث الثقافي الإنساني

منذ عام ١٩٩٤، وهناك سعى على المستوى العالمي لتطوير أساليب وطرق إدارة التراث وكيفية التصدي للكوارث المحتملة، وكنتيجة للعديد من اجتماعات الخبراء، وتقييم الاحتياجات والتفكير، تمت الموافقة على أول استراتيجية للتدريب العالمي للتراث الثقافي في عام ٢٠٠٠ في الدورة الرابعة والعشرين للجنة التراث العالمي في كيرز-أستراليا. وقد ركزت هذه الاستراتيجية على تدريب المهنيين من أجل تنفيذ اتفاقية التراث العالمي على نحو أفضل، وتحسين إدارة ممتلكات التراث العالمي، وتعزيز المهارات التقنية والعلمية والتقليدية لصون التراث الثقافي والطبيعي. كما دعت الاستراتيجية إلى وضع استراتيجيات تدريبية إقليمية تستند إلى نتائج عملية إعداد التقارير الدورية في كل منطقة.

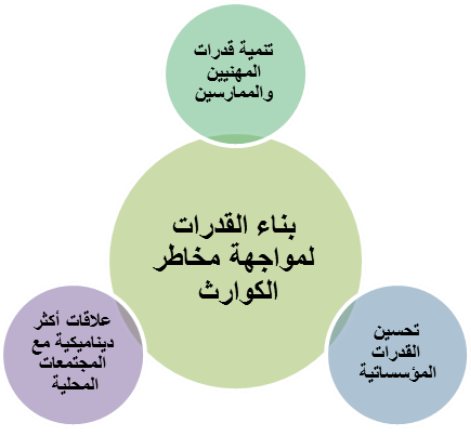

شكل (٤) يوضح مجلات تنمية وبناء القدرات لمواجهة مخاطر التراث. المصدر: (عمل الباحث)

وفى عام ٢٠٠٩ وبدعم من حكومة سويسرا، بدأ العمل على وضع استراتيجية جديدة تهدف إلى بناء القدرات في مجال التراث العالمي ضمن إطار "اتفاقية التراث العالمي"، وتظهر الاستراتيجية " التي تمت الموافقة عليها في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة التراث العالمي والمنعقدة في يونيو ٢٠١١ بباريس" تحولاً كبيراً بالاتجاه إلى الاهتمام بتنمية القدرات بدلاً من التركيز على التدريب. وتحدد هذه الاستراتيجية ثلاثة مجالات أساسية تكمن فيها قدرات التراث، وهم الممارسين (العاملين داخل الإطار المؤسسي وخارجه)، والمجتمعات والشبكات، والجمهور الرئيسي المستهدَف في كل منها والذي يمكن بناء القدرات من خلاله، (Marsden, 2015). لذا فهي تهدف إلى العمل على: (WHC, 2011)

- تحسين المعرفة والقدرات والمهارات وسلوك المهنيين والممارسين (داخل الإطار المؤسسي وخارجه).

- تحسين القدرات المؤسساتية من خلال تمكين صانعي القرار وصانعي السياسات.
- إقامة علاقات أكثر ديناميكية مع المجتمعات المحلية من خلال نهج أكثر شمولاً. كما بالشكل (٤)

٤,٣,١ الشركاء والأطراف المعنية المشاركة على المستويين الدولي والمحلي

يشارك العديد من الأطراف في حماية التراث الثقافي المحلى، وطبقاً للاتفاقيات الدولية الخاصة بالتراث فهي كل من:

٤,٣,١,١ الدول المشاركة في الاتفاقية

وتمثل الطرف الأساسي المسئول عن حماية الممتلكات والأصول التراثية وإدارتها، بما فى ذلك إدارة مخاطر الكوارث، وتمثلها في ذلك العديد من الهيئات والجهات الوطنية لصياغة وتنفيذ خطط إدارة مخاطر الكوارث، والتي يجب أن تكون على علم بهذه الخطط وأيضاً قد تلقت القدر الكافي من التدريب قبل حدوث الكارثة. وتشمل ما يلى: (Wijeratne, 2008)

- الهيئات المسؤولة عن إدارة البرامج والأنشطة الخاصة بإدارة الكوارث بشكل عام مثل (الحماية المدنية، وفرق الإطفاء، والهيئات الهندسية المعنية، وكذلك الهيئات الصحية المعنية بالأمراض والأوبئة).
- الهيئات والجهات المسؤولة عن حماية الأصول والممتلكات الثقافية والطبيعية وإدارتها.
- الشبكات الداخلية للإنذار المبكر في حال الخطر، مثل (هيئة الأرصاد الجوية ورصد الزلازل وغيرها من الجهات المعنية برصد المخاطر).
- الجيش وقوات الشرطة، وجماعات المجتمع المحلى من المتطوعين.

٤,٣,١,٢ مركز التراث العالمي

على الصعيد الدولي، يمثل مركز التراث العالمي التابع لمنظمة اليونسكو، الطرف المعني الرئيسي في مجال حماية ممتلكات التراث العالمي من الكوارث. ويمكن لوكالات دولية أخرى ومؤسسات بحثية وأكاديمية أن تقوم بدور هام في الوقاية من الكوارث والتصدي لها من خلال مكاتبها الميدانية أو ممثليها، مثل المجلس الدولي للمعالم والمواقع- إيكوموس، والمجلس الدولي للمتاحف- أيكوم، والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN)، ولجنة الدرع الأزرق (Blue Shield).

٤,٣,٢ دور أفراد المجتمع المحلي في إدارة مواقع التراث

تسعى الدراسة البحثية إلى إلقاء الضوء أيضاً على الدور الهام للمجتمع المحلى في هذا الشأن، حيث أنه تقع مسؤولية الحفاظ على التراث على الفرد والمؤسسات المجتمعية على السواء، وتبدأ المسؤولية بالوعي بقيمة هذا التراث، ورعايته وعدم إهماله، مروراً بالتوعية به إعلامياً وتربوياً، ثم إعداد الكوادر المؤهلة علمياً وفنياً للحفاظ عليه. وقد قامت لجنة التراث العالمي عام ٢٠٠٢، ومن خلال الفقرة (٢٦) الخاصة بالمبادئ التوجيهية، قامت باعتماد أربعة أهداف استراتيجية رئيسية وأضافت إليها هدف خامس عام ٢٠٠٧، حيث نص الهدف الرابع على أهمية "العمل من خلال الإعلام على زيادة وعي الجمهور ومشاركته ودعمه للتراث العالمي من خلال الاتصالات، بينما نص الهدف الخامس على ضرورة "تعزيز دور المجتمعات في تنفيذ اتفاقية التراث"،(UNISDR, 2009) . وتقترح الدراسة أنه لتحقيق تلك الأهداف والتي يمكن أن تؤدى بدورها إلى زيادة مرونة النظم الاجتماعية لمواجهة مخاطر الكوارث يمكن العمل من خلال ثلاث محاور رئيسية كالتالي وكما يوضح الشكل (٥):

أولاً: العمل على تعزيز التشارك والارتباط بين أفراد المجتمع المحلى ومواقع التراث الثقافي

يؤدى تعزيز التشارك والارتباط بين أفراد المجتمع المحلى ومواقع التراث الثقافي الموجود بالمنطقة التي يقيمون فيها وينتمون إليها لدعم التماسك الاجتماعي بين تلك المجتمعات المحلية، وذلك من خلال إشراكهم في الأنشطة الثقافية والسياحية الخاصة بالتراث الثقافي، كذلك فإن عامل الصلة بين الثقافة والسياحة يعتبر المساهم الأكثر وضوحًا في التنمية المحلية، ومن ثم فإن الحصول على فوائد السياحة الثقافية حق للمجتمعات المحلية التي يجب احترامها وصيانتها والحفاظ عليها. بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية والبيئية، كما تُعد هذه الفاعليات والمهرجانات الاجتماعية والثقافية ذات أهمية بالغة، لأنها تربط حماية التراث الثقافي بالتنمية المستدامة، (صالح، ٢٠٢٠). كما يعد التنوع الثقافي من العوامل الهامة لزيادة مرونة النظم الاجتماعية، لذا فإن الحفاظ على التنوع الثقافي والمعرفي، وزيادة قدرة النظم البشرية على التكيف مع التراث الثقافي باعتباره عنصرا أساسياً في هذا التنوع يعد أمر بالغ الأهمية.

ثانياً: مشاركة المجتمع المحلي في تحديد المخاطر وتقييمها

ويأتي بعد ذلك أهمية مشاركة المجتمع المحلى في تحديد المخاطر وتقييمها، ومشاركته أيضاً في وضع الخطط والاستراتيجيات المطلوب تنفيذها سواء بهدف الوقاية من المخاطر وتداعياتها قبل حدوث الكارثة، أو بهدف إدارة الأزمات والمخاطر أثناء حدوث الكارثة، وأيضاً التي تهدف إلى الحد من تداعيات الكوارث بعد حدوثها. وكمثال على ذلك: ما تم إنجازه في المشروع المشترك بين اليونيسكو والاتحاد الأوروبي والعابر للحدود والذى يركز على بناء القدرات من أجل الإدارة والحفاظ في المستقبل، وذلك بدعم من المركز الدولي لدراسة حفظ و ترميم التّراث الثّقافي (ICCROM)، والاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة الطبيعة (IUCN)، والمجلس العالمي للمعالم والمواقع الأثرية (ICOMOS). والذى هدف إلى توسيع ملكية منطقة "بحيرة أوهريد" والممتدة داخل حدود "جمهورية مقدونيا اليوغسلافيّة السابقة" ، لما لها من أهمية كبيرة كونها "تحتضن واحدة من أقدم بحيرات العالم، وهي نقطة حيوية للتنوع البيولوجي في أوروبا، وأيضاً المنطقة المحيطة وتراثها الثقافي وصلته بالموقع الطبيعي المميز". وكانت هذه المنطقة قد أعلنت واحدةً من بين أولى ممتلكات التّراث العالمي المختلط تحت اسم "التراث الطبيعي والثقافي لمنطقة أوهريد"، اقترح المشروع التوسع كي تشمل الجزء الممتد داخل الأراضي "الألبانية"، مما يعود بالفائدة على الجانبين من خلال شمولية المكان. من أجل ذلك شكل المركز الدولي لدراسة صون وترميم التّراث الثّقافي (ICCROM) فريق يضم أعضاء من المركز ومجموعة من المتطوعين من السكان المحليين للعمل على الحصول على المعرفة من أصحاب المصلحة الأساسين وهم أبناء المجتمع المحلي، وممثلو المؤسسات، والزائرين، وقد أعطيت أهمية كبرى للمجتمع المحلي كصاحب مصلحة أساسي في تراث بحيرة أوهريد. ويسعى الفريق إلى دعم المشروع وتقديم الاستشارة في مراحله الأخيرة من خلال تقديم المعلومات اللازمة لعملية الإدارة والتخطيط للتراث وتدعيم جهود التنمية المستدامة الأشمل. وقد أظهرت هذه الحملة أيضاً الإرادة المشتركة بين جميع أبناء هذا المجتمع المحلّي للمشاركة في صنع القرارات من أجل حماية وإدارة منطقة بحيرة أوهريد، (ICCROM,2018).

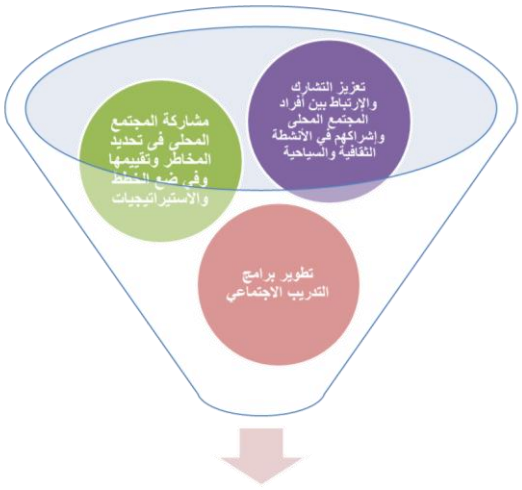

شكل (٥)، " تعزيز دور أفراد المجتمع المحلى في إدارة مواقع التراث"، المصدر: (عمل الباحث)

ثالثاً: تطوير برامج التدريب الاجتماعي

وأخيراً تأتى المشاركة العملية للمجتمع المحلى في عمليات الحماية والتصدي للمخاطر التي قد يتعرض لها التراث، ويعتمد ذلك بشكل كبير على سكان المنطقة أنفسهم والتراكم المعرفي لديهم والخبرات العملية في مواجهة الكوارث الطبيعية عبر السنين، فعلى سبيل المثال: بعض المجتمعات الساحلية على مر القرون لم تصبح فقط قادرة على التنبؤ بالمخاطر الطبيعية، ولكن أيضا أصبحت مجهزة بشكل أفضل للتعامل معها من خلال أتخاذ التدابير والاحتياطات مثل بناء على ركائز وبناء هياكل مقاومة للرياح مما يشكل مرونة مع المخاطر المحلية، (Ullberg, 2017). وقد أظهرت التجربة أيضاً أن الزحف العمرانى والمبانى ذات الطابع الحضارى والتى تتعارض مع الطابع الثقافي للمجتمعات ذات الطابع الخاص (ريفية أو ساحلية أو صحراوية...الخ)، تؤدى إلى تدهور الموارد الطبيعية والبيئية وبالتالي تزيد من ضعف تلك المجتمعات في مواجهة المخاطر والكوارث المتعلقة بالطبيعة والتي كانت تعتمد بشكل أساسي على المهارات والمعارف التقليدية المكتسبة والموروثة عبر الأجيال من خلال أساليب الحياة والعادات وسبل العيش التقليدية. لذا يجب تطوير برامج التدريب الاجتماعي لتلك المجتمعات حتى يتمكنوا من المشاركة بشكل منظم في التصدي للكوارث، فقد جاء في التوصيات الختامية للتقرير العالمي للتقليل من أثار الكوارث المنعقد في جينيف-مايو ٢٠١٣، أنه للتقليل من الأثار الناجمة عن الكوارث فإنه يجب تطوير برامج التدريب الاجتماعي للمجتمعات التي تعيش داخل أو حول أصول التراث العالمي، (Jigyasu, et al, 2013).

٤,٣,٣ دور المجتمع الدولي في دعم مشاركة المجتمع المحلى في حماية التراث

أعد المركز الدولي لدراسة حفظ وترميم التراث الثقافي العالمي (ICCROM)، برنامج حول "التراث المرن أثناء الكوارث"، ويهدف إلى إدارة فعالة للمخاطر على التراث الثقافي والعمل مع الدول الأعضاء والشركاء لحماية تراث الإنسانية، وبناء المرونة، ونشر السلام، من خلال مسارين أساسين: (ICCROM, 2018)

المسار الأول: هو مبادرة "الإسعافات الأولية للتراث الثقافي"، والتي تسعى إلى تسهيل التدخّل المحلّي الكفء لحماية التراث في حالات الطوارئ المعقدة.
المسار الثاني: وهو العمل على تعزيز القدرات الوطنية للوقاية والتخفيف من وطأة مخاطر الكوارث.

كما أقيمت الحلقات الدراسية المشار إليها في وقت سابق، كجزء من تلك المبادرة "الإسعافات الأولية للتراث الثقافي"، منذ العام ٢٠١٠، وذلك على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. فقد استضافت مدينة روما في إيطاليا الحلقة الدراسية الأولى التي أقامها المركز بالتعاون مع وزارة الثقافة الايطالية ومنظمة اليونيسكو وجمعية الدرع الأزرق (Blue Shield)، وأقيمت الحلقات الدراسية الدولية اللاحقة في أمستردام وواشنطن، بينما أقيمت حلقات دراسية خاصة متعلقة بأحداث الأزمات في مصر، هايتي، العراق، مالي، ميانمار، النيبال، وأوكرانيا، إلى جانب بلدان أخرى.

وتشتمل المبادرة على كل من: بناء القدرات، التخطيط لإدارة مخاطر الكوارث، الانتشار في حالات الطوارئ، مواد وموارد متعددة اللغات، وزيادة مجموعات المسعفين الأولين للتراث الثقافي إلى أكثر من مئة مسعف في أكثر من ٧٠ بلداً، جاهزين للتشارك بالمعرفة وإعطاء المساعدة. من الشركاء الآخرين في هذه المبادرة الدولية نذكر مؤسسات الدفاع المدني الإيطالي، المؤسسة المصرية لإغاثة التراث، التراث الثقافي بلا حدود في ألبانيا، إلى جانب وكالات وطنية متعددة أخرى عاملة في مجالات التراث والطوارئ.

ولما كانت سياسات الحد من مخاطر الكوارث تعد حالياً جزء من التنمية المستدامة، لذلك فإنه يجب أن تشمل تلك السياسات كل جزء من المجتمع، والحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع المهني، والقطاع الخاص. فهو يتطلب نهجًا يركز على أفراد المجتمع وقطاعاته المتعددة، من أجل بناء القدرة على الصمود أمام المخاطر المتتالية والمتفاعلة، وخلق ثقافة للوقاية والصمود. وفيما يلى مخطط للمنهجية المقترحة لبناء مرونة النطاقات التراثية في مواجهة مخاطر الكوارث والحد من تداعياتها، وذلك من خلال توضيح المراحل المختلفة للمخاطر والعلاقات المباشرة وغير المباشرة، وكذلك ترتيب الأعمال والأنشطة والمهام المطلوبة، وسوف يتم اختبار مدى أهميته تلك المنهجية من خلال الجزء التطبيقي بالدراسة.

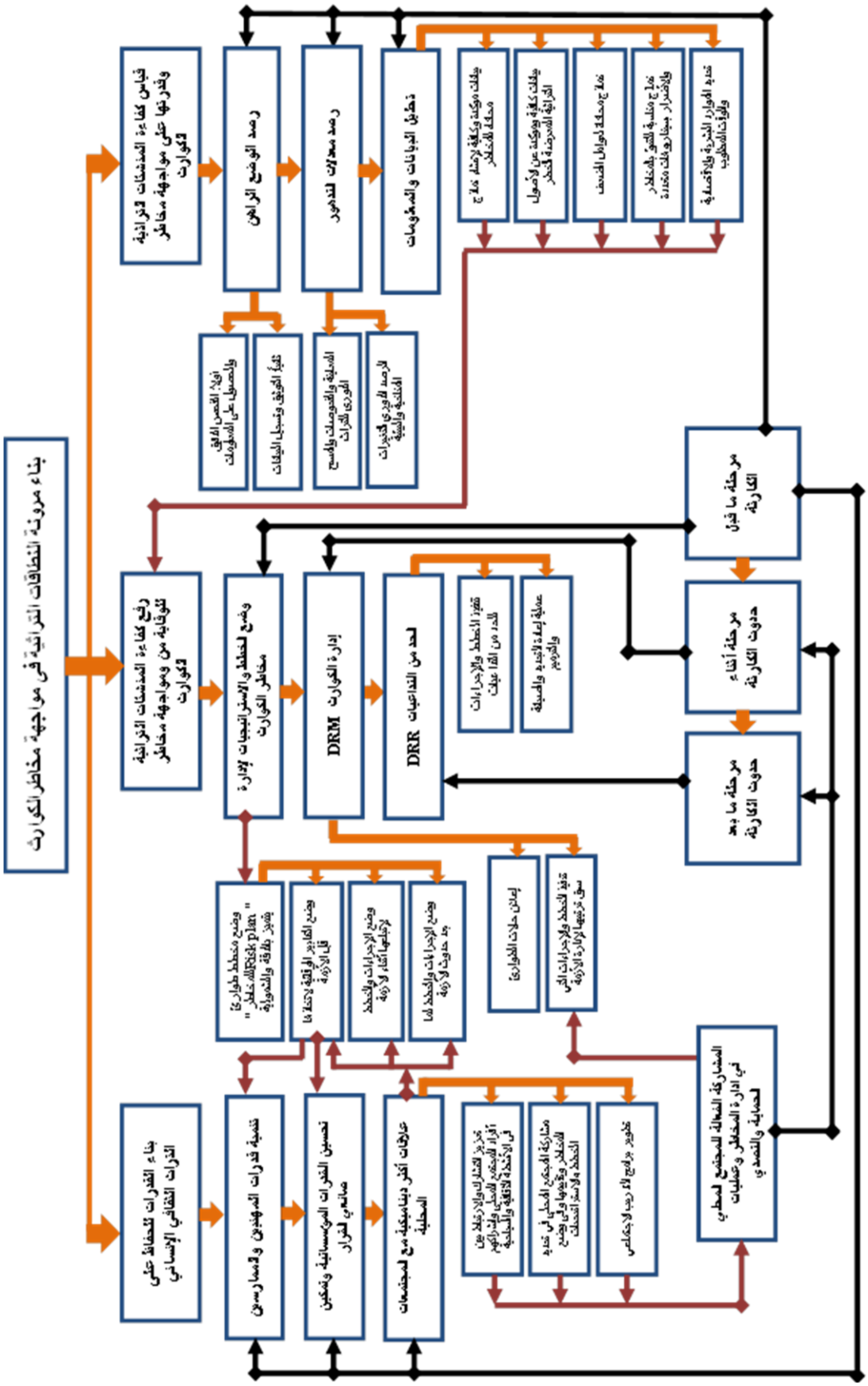

شكل (٦) "مقترح منهجية لبناء مرونة النطاقات التراثية في مواجهة مخاطر الكوارث والحد من تداعياتها"
المصدر: (عمل الباحث)

٥. الدراسة التطبيقية

بناء على ما تم عرضه في الدراسة النظرية السابقة، والتي ناقشت العديد من المفاهيم والمحاور والاستراتيجيات الهامة المتعلقة بإدارة التراث وتعزيز قدرته على التصدي للكوارث المحتملة والتعافي منها، والتي تمثل التوجهات العلمية الحديثة للجهات المنوطة بالحفاظ على التراث الثقافي الإنساني والطبيعي على المستوى العالمي. انتهت الدراسة إلى اقتراح منهجية لبناء مرونة التراث في مواجهة الأزمات والكوارث المحتملة، الطبيعية منها والتي من صنع الإنسان، والتي يمكن أن تتعرض لها النطاقات التراثية، وكذلك الحد من تداعياتها. (أنظر شكل٦). تقترح المنهجية ثلاث استراتيجيات يمكن الاعتماد عليها في المراحل التي تمر بها الكارثة (قبل حدوثها وأثناء وبعد حدوث الكارثة)، وتتضمن المنهجية مجموعة من الاجراءات والانشطة التي يمكن العمل علي تحقيقها في المراحل الزمنية الثلاث للأزمة، والتي اتضح من خلال الجزء النظري أهميتها في تحقيق أهداف الدراسة، ولذلك وضمن اطار الدراسة التطبيقية تم تصميم استبيان للرأي وعرضه علي مجموعة من المتخصصين في الحفاظ على التراث (٣٠ متخصص) وتم الحصول علي الإجابات من كل من العاملين بالمجالات الأتية: مجال التوثيق الأثري بنسبة (١٥٪) من إجمالي عدد الإجابات، ومجال الحفاظ والترميم بنسبة (٧٪)، ومواجهة الكوارث (٧٪)، وأخيراً أساتذة بالجامعات المصرية القائمين على تدريس المواد المتعلقة بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني (بنسبة حوالى ٩٤٪) حيث ان معظمهم يعمل أيضاً بأحد المجالات السابقة، وقد تم عرض عناصر المنهجية البحثية عليهم لإبداء رأيهم من حيث تحديد أهميتها ومدى تأثيرها في دعم وتعزيز مرونة التراث في مواجهة الأزمات، وكانت النتائج كالتالي:

١- يرى حوالى ٨٧٪ أن الرصد المبكر لمخاطر الكوارث بأنواعها له دور هام جداً في وضع الخطط والاستراتيجيات لمواجهاتها بينما حوالى ١٣٪ أنه هام فقط.

٢- كما يرى حوالى ٩٣٪ أن الرصد الدقيق للوضع الراهن للمباني والمناطق التراثية هام جداً في توقع المخاطر المحتملة، بينما يرى ٧٪ منهم أنه متوسط الأهمية.

٣- كما أكد أيضاً حوالى ٩٣٪ من المتخصصين أن الرصد الدقيق للوضع الراهن للمباني والمناطق التراثية له دور كبير في قياس مدى كفاءة المنشآت التراثية في مواجهة الكوارث.

٤- أكدت مجموعة من المتخصصين حوالى ٨٧٪ على أهمية الرصد الدوري ومتابعة معدلات التدهور للمباني والمناطق التراثية في توقع المخاطر المحتملة في وقت مبكر، بينما يرى حوالى ٦٪ أنه غير هام.

٥- وعند سؤال مجموعة المتخصصين عن مدى أهمية الرصد الدوري ومتابعة معدلات التدهور للمباني والمناطق التراثية في قياس مدى كفاءة تلك المنشآت في مواجهة الكوارث، أكد حوالى ٩٣٪ منهم أهميته، كما أكدوا أيضاً أن عملية تحليل النتائج التي تلي مرحلة الرصد تعد ذات أهمية كبيرة في دعم صناع القرار لاتخاذ القرارات الخاصة بالحفاظ ومدى دقتها، بينما يرى ٧٪ أنه متوسط الأهمية.

٦- وبالسؤال عن ما يمكن أن تتضمنه الخطط والاستراتيجيات التي يتم وضعها لمواجهة الأزمات والكوارث، يرى ٦٪ منهم أن ضرورة أن تتضمن إجراءات الحماية ووضع التدابير الوقائية لاتخاذها قبل حدوث الأزمة فقط. بينما يرى ٦,٥٪ منهم ضرورة تحديد الأدوار والإجراءات المتبعة لإدارة الأزمة أثناء حدوثها فقط. في حين يرى ١٢,٥٪ منهم أهمية تحديد الإجراءات والخطط للحد من تداعيات الأزمة بعد حدوثها فقط. بينما أكدت ٧٥٪ من الآراء أهمية جميع العناصر السابقة وضرورة أخذها في الاعتبار عند وضع الخطط والاستراتيجيات لمواجهة الكوارث.

٧- يرى ٨٠٪ من المشاركين تراوحت ما بين الهام والهام جداً، أن مشاركة سكان المناطق ذات التراث العمراني والثقافي في مواجهة المخاطر والكوارث التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة (أثناء حدوثها) هامة لمواجهة تلك الكوارث، بينما يرى ٢٠٪ منهم أنه ذو أهمية متوسطة. وترى الغالبية العظمى أن مشاركة المجتمع المحلى يجب أن تتخلل جميع مراحل مواجهة الكارثة وليس فقط مرحلة التصدي.

٨- أما عن قياس مدى أهمية تطوير برامج التدريب الاجتماعي للسكان ضمن إطار تطوير خطط واستراتيجيات مواجهة الكوارث (قبل وبعد الأزمات)، فقد رأى حوالى ٣٣٪ أنه هام جداً بينما يرى ٦٠٪ منهم أنه هام فقط في يرى الباقين أنه متوسط الأهمية ويمكن الاعتماد على خبراتهم الموروثة عبر الأجيال بشكل طبيعي.

٦. النتائج والتوصيات

٦,١ النتائج

استندت نتائج الدراسة البحثية إلى نتائج التحليل الإحصائي لاستبيان الرأي حول أهمية عناصر المنهجية المقترحة والموضح سابقاً من خلال الجزء التطبيقي، وقد خلصت الدراسة إلى أهمية جميع عناصر المنهجية المقترحة كما يلى:

- أكدت الدراسة على أهمية قياس وتحديد مدى كفاءة المنشئات التراثية وقدرتها على مواجهة مخاطر الكوارث في وقت مبكر قبل حدوث الكوارث بالفعل وذلك عن طريق الإجراءات الآتية:
  - الرصد المبكر والدقيق للوضع الراهن للنطاقات التراثية، حيث أن له دور هام جداً في توقع المخاطر المحتمل حدوثها.
  - الرصد الدوري ومتابعة معدلات التدهور للمباني والمناطق التراثية فهو ايضاً له دور هام جداً وضروري في توقع المخاطر المحتملة في وقت مبكر قبل حدوث الأزمة، وأيضاً في قياس مدى كفاءة تلك المنشآت في مواجهة الكوارث.
  - تحليل البيانات والمعلومات التي يتم الحصول لما لها من أهمية في دعم الجهات المنوطة بصنع القرارات تجاه اساليب وطرق الحفاظ الأمثل طبقاً للوضع الراهن.
- أكدت الدراسة أيضاً أنه لرفع كفاءة المنشئات التراثية للوقاية من ومواجهة مخاطر الكوارث فإن ذلك يتطلب مجموعة من الإجراءات والأنشطة كما يلى:
  - وضع خطة طوارئ تتضمن إجراءات الحماية ووضع التدابير الوقائية لاتخاذها قبل حدوث الأزمة.
  - تحديد الأدوار والإجراءات المتبعة لإدارة الأزمة أثناء حدوثها.
  - تحديد الإجراءات والخطط للحد من تداعيات الأزمة بعد حدوثها.
- تخلص الدراسة البحثية أيضاً إلى ضرورة العمل على تعزيز قدرات التراث في مواجهة المخاطر من خلال تنمية مهارات الممارسين والعاملين في مجالات الحفاظ وتحسين القدرات المؤسساتية المحلية وتفعيل دور سكان المناطق ذات الطابع التراثي في الحفاظ ودعم مشاركتهم في اعداد الخطط والاستراتيجيات وكذلك تفعيل دورهم في مواجهة المخاطر والكوارث أثناء حدوثها.
- تؤكد الدراسة على أهمية مشاركة المجتمع المحلي يداً بيد مع الجهات المنوطة بالتصدي للأزمة وجميع مؤسسات الدولة، وعلى أهمية تطوير وإعداد البرامج التدريبية التي من شأنها تطوير قدرات وامكانيات السكان إلى جانب خبراتهم التي توارثوها عبر الأجيال في مواجهة الأزمات المتوقعة، وكذلك تعزيز دورهم في استراتيجيات الحد من التداعيات ما بعد حدوث الأزمة.
- كما تؤكد الدراسة أيضاً على أنه يجب مشاركة السكان المحليين والأخذ بآرائهم وخبراتهم عند وضع خطط واجراءات الطوارئ وتحديد دور الأفراد المشاركين من السكان في التعامل مع الأزمات عند حدوثها.
- تؤكد نتائج الدراسة البحثية أنه من خلال الاعتماد على عناصر المنهجية السابقة فإن الاستراتيجيات والأنشطة والاجراءات المقترحة للتعامل مع النطاقات التراثية سيكون لها دور كبير في تعزيز مرونته، وبناء قدرته على في مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان ومن ثم الحفاظ عليه.

٦,٢ التوصيات

توصى الدراسة البحثية بضرورة الاعتماد على جميع مراحل وخطوات المنهجية المقترحة حيث أنها لها دور كبير في بناء وتعزيز مرونة التراث في مواجهة الأزمات والكوارث التي يمكن أن تحدث للمباني والمناطق التراثية، وفيما يلى عرض للتوصيات بشكل تفصيلي:

- توصى الدراسة البحثية أولا بضرورة توثيق الوضع الراهن من خلال الحصول على المعلومات بشكل دقيق ومتكامل وذلك بالاعتماد على استخدام الدمج بين التقنيات الحديثة للتوثيق المعماري والذى يضمن الحصول على المعلومات والبيانات الشاملة عن المباني والمناطق ومن ثم تحديد المخاطر المتوقعة.

- توصى الدراسة أيضاً بضرورة القيام بالمتابعة الدورية ورصد معدلات التدهور من خلال المقارنة بين المعلومات والإحصائيات التي تم الحصول عليها على فترات مختلفة، وبالتالي يمكن التنبؤ بالأزمات والكوارث التي يمكن أن تلحق بالمباني والمناطق التراثية بشكل مبكر.
- توصى الدراسة عند وضع الخطط والاستراتيجيات للتصدي للمخاطر بأن تتضمن الآتي:
- التدابير الوقائية التي يجب اتخاذها لتلافى وقوع الأزمات أو الحد من آثارها، مع ضرورة إبلاغ الجهات المعنية بالمواجهة.
- الخطط والاستراتيجيات التي يمكن اتباعها لإدارة الأزمات والكوارث أثناء حدوثها، مع ضرورة وضع العديد من السيناريوهات المتوقع حدوثها وكيفية التعامل مع كل منها على حدى لتقليل عنصر المفاجأة وبالتالي الحد من الأضرار.
- الإجراءات والخطط والأدوار التي يجب العمل والالتزام بها بعد حدوث الكارثة مباشرة وذلك لتلافى الجهود العشوائية والتضارب في ردود الأفعال والتي يمكن أن تؤثر بالسلب على نجاح المواجهة.
- توصى الدراسة بضرورة العمل على بناء القدرات للحفاظ على التراث الثقافي والإنساني من خلال:

- تعزيز التشارك والارتباط بين أفراد المجتمع المحلى وإشراكهم في الأنشطة الثقافية والسياحية الخاصة بالمنطقة التراثية التي ينتمون إليها، وكذلك وضع خطط تطوير وبرامج للتدريب الاجتماعي للسكان ضمن إطار تطوير خطط واستراتيجيات مواجهة الكوارث (قبل وبعد الأزمات)، وتلقيهم للعديد من التدريبات والدورات الخاصة بتنمية المهارات وتحسين السلوك.
- تحسين القدرات المؤسساتية المحلية من خلال تمكين صانعي القرار وصانعي السياسات ودعمهم بالقوانين والتشريعات.
- تحسين المعرفة والقدرات والمهارات وسلوك المهنيين والممارسين داخل الأطر المؤسسية وخارجها.

المراجع References

البنك الدولى والحكومة اليابانية (٢٠١٢). *تقرير سنداي: إدارة مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على مجابهة الكوارث في المستقبل* تم الاسترداد من https://preparecenter.org/wp-content/sites/default/files/Sendai_Report_ARA_web.pdf. (Last access 11/12/2022)

GFDRR (2012). Sendai Report: Disaster Risk Management for Future Disaster Resilience, retrieved from https://preparecenter.org/wp-content/sites/default/files/Sendai_Report_ARA_web.pdf. (Last access 11/12/2022)

الجهاز القومي للتنسيق الحضاري. (٢٠١٠). أسس ومعايير التنسيق الحضاري للمباني والمناطق التراثية وذات القيمة المتميزة. جمهورية مصر العربية: وزارة الثقافة.

National Organization for Urban Harmony. (2010). Urban Harmony Bases and Criteria for Heritage Buildings and Distinct Heritage Sites. Egypt: Ministry of Culture.

الحلوجي، كنزي. (٢٠١٩). الدور الفاعل للتعليم المعمارى فى مواجهه تحديات مستقبل التوثيق المعمارى كآداه للحفاظ على المبانى والمناطق التراثيه فى مصر. مجلة الدراسات العمرانية، ٣٢(١)، ٢٩-٤٨. doi: 10.21608/jur.2019.90655

EL Halwagy, K. (2019), Architectural Education and The Future of Built Heritage Documentation in Egypt As A Tool of Preservation. Journal of Urban Research, 32(1), 29-48. doi: 10.21608/jur.2019.90655

الريس، أماني السيد عبد الرحمن أحمد. (٢٠١٠). إعادة الإحياء العمراني كركيزة للاستدامة مع ذكر خاص لمناطق التراث العمراني. رسالة دكتوراه، كلية الهندسة - قسم الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة.

Elrayes, A.A. (2010). Urban regeneration as a basis for sustainability with special mention of heritage areas. PhD Thesis, Faculty of Engineering – Architecture Department, Cairo University.

المحاري، أحمد سالمان. (٢٠١٧). حفظ المباني التاريخية: مباني من مدينة المحرق. قراءات مختارة من إيكروم-الشارقة ٢. إيكروم (المركز الدولي لدراسة حفظ وترميم الممتلكات الثقافية).
Al Mahari, A. S. (2017). Conservation of Historic Buildings: Buildings from Muharraq. Selected Readings from ICCROM-ATHAR Number 2. ICCROM.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (٢٠٠٣). ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته. إدارة الثقافة، جامعة الدول العربية.
Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization. (2003). The Charter for the Preservation and Development of Architectural Heritage in the Arab Countries. Arab League.

الورع، مأمون. (١٩٩٣). دور المؤسسات التعليمية في التوثيق والحفاظ على المدينة الإسلامية القديمة. جامعة عمان، الأردن: مؤتمر الحفاظ على التراث في الأردن والعالم العربي.
Al-Warae, M. (1993). The Role of Educational Institutions in Documenting and Preserving of The Ancient Islamic City. Amman, Jordan: Heritage Preservation Conference in Jordan and Arab World.

أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة. (٢٠١١). اجراءات المنتدى العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث والمؤتمر العالمي لإعادة الإعمار. ٨-١٣ مايو ٢٠١١. جنيف، سويسرا.
UNISDR. (2011). Proceedings of the Third Session of the Global Platform for Disaster Risk Reduction and World Reconstruction Conference. 8-13 May 2011. Geneva, Switzerland.

بيدروسولي، خوسيه لويز. (٢٠١٦). دليل إدارة المخاطر للتراث الثقافي (ترجمة ماري عوض). إيكروم (المركز الدولي لدراسة حفظ وترميم الممتلكات الثقافية).
Pedersoli, J.L. (2016). A Guide to Risk Management of Cultural Heritage (M. Awad, Trans.). International Centre for the Study of the Preservation and Restoration of Cultural Property.

رجائي، أنيس أحمد. (٢٠٠٨). تقييم المباني التراثية. ورقة بحثية، جمعية خبراء التقييم العقاري، القاهرة.
Ragaey, A. (2008). Evaluation of Heritage Buildings. Research Paper, Property Evaluation Experts Association, Egypt.

ستوفل، هيرب. (٢٠٠٧). دليل إدارة التراث الثقافي العالمي حول الاستعداد للمخاطر المهددة للتراث الثقافي(ترجمة لينا قطيفان). إيكروم (المركز الدولي لدراسة حفظ وترميم الممتلكات الثقافية). (نشر العمل الأصلي ١٩٩٨).
Stovel, H. (2007). Risk Preparedness: A Management Manual for World Cultural Heritage (L. Kotaifan, Trans.). ICCROM. (Original work published 1998).

صالح، حسين عزيز. (٢٠٢٠). خطة عملية متكاملة لإدارة خطر الكوارث على مواقع التراث الثقافي: حالة دراسية في الإقليم الساحلي السوري. المجلة العربية للبحث العلمي, ٢٠٢٠(١) https://doi.org/10.5339/ajsr.2020.2 .
Saleh, H. (2020). An Integrated Disaster Risk Management Plan of Cultural Heritage: Acase study in Syrian coastal region. Arabian Journal of Scientific Research, 2020(1). https://doi.org/10.5339/ajsr.2020.2

عبد الجواد، توفيق أحمد. (١٩٨٧). العمارة الإسلامية فكر وحضارة. القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
Abd Aljawad, T. (1987). Islamic Architecture - Ideology and Culture. Cairo, Egypt: Anglo Egyptian Bookshop.

Cvetkovic, V. M., & Janković, B. (2020). Private security preparedness for disasters caused by natural and anthropogenic hazards. International Journal of Disaster Risk Management, 2(1), 23-33. https://doi.org/10.18485/ijdrm.2020.2.1.3

European Commission. (2010). Commission Staff Working Paper, Risk Assessment and Mapping Guidelines for Disaster Management. Brussels.

ICCROM. (2018, October 1). Community and Heritage: a public consultation campaign for Lake Ohrid. https://www.iccrom.org/ar/news/altrath-w-almjtm-almhlwy-hmlt-astsharywt-shbywt-mn-ajl-bhyrt-awhryd.

Jigyasu, R., Murthy, M., Boccardi, G., Marrion, C., Douglas, D., King, J., O Brien, G., Dolcemascolo, G., Kim, Y., Albrito, P., & Osihn, M. (2013). Heritage and resilience: issues and opportunities for reducing disaster risks. 4th Session of the Global Platform for Disaster Risk Reduction, 19-23 May 2013. Geneva, Switzerland.

Jokilehto, J. (1998). The context of the Venice Charter (1964). Conservation and management of archaeological sites, 2(4), 229-233. https://doi.org/10.1179/135050398793138762.

Marsden, S. (2015). 24. Convention Concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage (World Heritage Convention). Yearbook of International Environmental Law, 26, 653-657. https://doi.org/10.1093/yiel/yvw067

Pedersoli Jr, J. L., Antomarchi, C., & Michalski, S. (2016). A guide to risk management of cultural heritage. ICCROM. ISBN 9789290772491

Ullberg, S. B. (2017). Forgetting flooding?: post-disaster livelihood and embedded remembrance in suburban Santa Fe, Argentina. Nature and Culture, 12(1), 27-45. https://doi.org/10.3167/nc.2017.120103.

UN/ISDR. (2005). Building the Resilience of Nations and Communities to Disasters. In: Proceedings of the World Conference on Disaster Reduction 18-22 January 2005. Kobe, Hyogo, Japan.

UNDRR. (2015). Sendai Framework for Disaster Risk Management from 2015-2030. In: UN world conference on disaster risk reduction, 2015 March 14–18. Sendai, Japan.

UNDRR. (2019). Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction. Geneva, Switzerland. ISBN/ISSN/DOI: 978-92-1-004180-5

UNISDR. (2009). Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction: Risk and Poverty in a Changing Climate. UN. ISBN/ISSN: 9789211320282.

United Nations (1994). Report of the World Conference on Natural Disaster Reduction. (Yokohama, 23-27 May 1994) https://www.preventionweb.net/files/10996_N9437604.pdf. (Last access 11/12/2022)

Wangen, G., Hallstensen, C. & Snekkenes, E. (2018). A framework for estimating information security risk assessment method completeness. International Journal of Information Security, 17, 681–699. https://doi.org/10.1007/s10207-017-0382-0.

WHC. (2006). Decisions Adopted at the 30th Session of the World Heritage Committee. Convention Concerning The Protection Of The World Cultural And Natural Heritage, 8-16 July 2006. Vilnius, Lithuania.

WHC. (2011). 9B. Presentation and adoption of the World Heritage strategy for capacity building. 35th Session of the World Heritage Committee (35 COM 9B). Paris: UNESCO.

Wijeratne, P. (2008). Post-Tsunami Redevelopment and the Cultural Sites of the Maritime Provinces in Sri Lanka. Heritage at Risk, 101-108. https://doi.org/10.11588/hr.2008.0.23257.

Žarnić, R., Rajčić, V., & Vodopivec, B. (2012). Heritage Protection - From Documentation to Interventions. In Proceedings of the EU-CHIC International Conference on Cultural Heritage Preservation.

الملاحق

السؤال الأول: هل ترى ان وضع الخطط والاستراتيجيات لمواجهة مخاطر الكوارث بأنواعها يعتمد على الرصد المبكر لها؟	**السؤال الثاني:** في رأيك هل يساهم الرصد الدقيق للوضع الراهن للمباني والمناطق التراثية في توقع المخاطر المحتملة؟
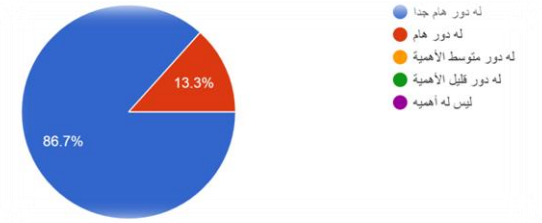	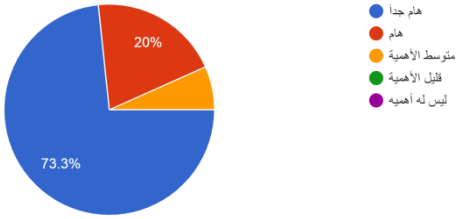
السؤال الثالث: في رأيك إلى أي مدى يساهم الرصد الدقيق للوضع الراهن للمباني والمناطق التراثية في قياس مدى كفاءة المنشآت التراثية في مواجهة الكوارث؟	**السؤال الرابع:** في رأيك هل يساهم الرصد الدوري ومتابعة معدلات التدهور للمباني والمناطق التراثية في توقع المخاطر المحتملة في وقت مبكر؟
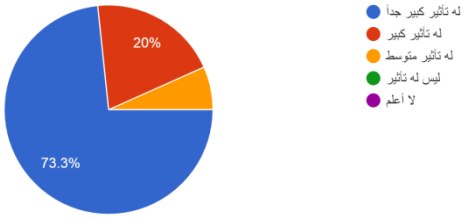	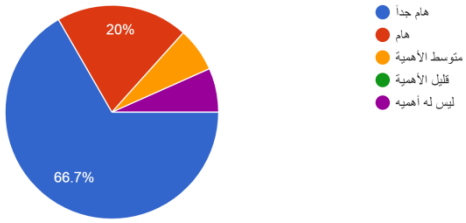
السؤال الخامس: في رأيك هل يساهم الرصد الدوري ومتابعة معدلات التدهور للمباني والمناطق التراثية في قياس مدى كفاءة تلك المنشآت في مواجهة الكوارث؟؟	**السؤال السادس:** الخطط والاستراتيجيات التي يجب وضعها لمواجهة الأزمات والكوارث يجب أن تشمل على: (أختر واحده أو أكثر من ما يلى)
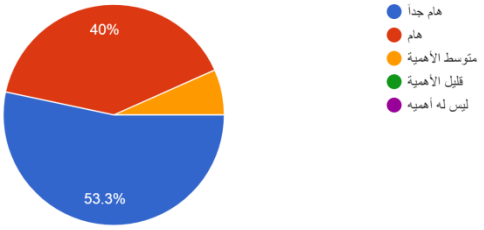	
السؤال السابع: حدد النسبة التي تراها مناسبة لمشاركة سكان المناطق ذات التراث العمراني والثقافي في مواجهة المخاطر والكوارث التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة (أثناء حدوثها)؟	**السؤال الثامن:** ما مدى أهمية تطوير برامج التدريب الاجتماعي للسكان ضمن إطار تطوير خطط واستراتيجيات مواجهة الكوارث (قبل وبعد الأزمات) أم أنه يمكن الاعتماد على خبراتهم الموروثة عبر الأجيال؟